



**جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد**

**د. محمد فتحي محمد إبراهيم**

## ٥ - جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

### المخلص

ناقش البحث موضوع "جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد الإداري"، وقد تناول "الفساد من منظور الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد"، فبين الآثار المترتبة على ممارسة أعمال الفساد، ومنها خطر الخضوع للعقوبات الجنائية، والخسائر المالية والأضرار التي تمس صورة الشركة في الأسواق، وزعزعة استقرار الشركات. وتحدث البحث عن آلية قياس الفساد في فرنسا، فتناول تصور الفساد في المجتمع الفرنسي، وآلية قياس نسبة الفساد في فرنسا. وقد أشار البحث إلى "مرحلة إصدار القانون حتى إنشاء الوكالة عام ٢٠١٧"، فتناول دراسة أسباب نشأة الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، كما تعرض إلى دراسة ولاية الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، واختصاصها بالانتهاكات المتعلقة بقواعد النزاهة الواردة في القانون الجنائي الفرنسي، والتنقيش عن جرائم الفساد. وقد تحدث البحث عن الهيكل العام للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد. كما تحدث البحث عن "اختصاصات الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد" فأشار إلى اختصاص الوكالة بأعمال التنقيش، بينما عالج الأنشطة الاستشارية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، وتحدث عن الأنشطة الدولية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.

### الكلمات المفتاحية

مفهوم الفساد من منظور الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، الآثار المترتبة على ممارسة أعمال الفساد، آلية قياس الفساد في فرنسا، نشأة وولاية الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، الهيكل العام للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، اختصاصات الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، الأنشطة الاستشارية، الأنشطة الدولية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.

### **Dissertation Abstract**

The research discussed the topic of "The French Anti-Corruption Agency's Efforts in Confronting Administrative Corruption," and it dealt with "corruption from the perspective of the French Anti-Corruption Agency," showing the implications of engaging in acts of corruption, including the risk of being subject to criminal penalties, financial losses and damages to the company's image in the market , And corporate destabilization. The research talked about a mechanism for measuring corruption in France, dealing with the perception of corruption in French society, and a mechanism for measuring the rate of corruption in France. The research referred to the "stage of law issuance until the agency's establishment in 2017", examining the reasons for the establishment of the French Anti-Corruption Agency, and examining the mandate of the French Anti-Corruption Agency, its jurisdiction over violations of integrity rules contained in the French Criminal Code, and inspecting corruption crimes. The research spoke about the general structure of the French Anti-Corruption Agency. The research also talked about "the competencies of the French Anti-Corruption Agency", referring to the agency's competence for inspection work, while dealing with the advisory activities of the French Anti-Corruption Agency, and talking about the international activities of the French Anti-Corruption Agency.

### **Key Words**

The concept of corruption from the perspective of the French Anti-Corruption Agency, the implications of practicing corruption, the mechanism for measuring corruption in France, the origin and mandate of the French Anti-Corruption Agency, the general structure of the French Anti-Corruption Agency, the terms of reference of the French Anti-Corruption Agency, the advisory activities, the international activities of the French Anti-Corruption Agency Corruption.

## المقدمة

تعد مكافحة الفساد الإداري من أبرز القضايا التي يهتم بها كافة أفراد المجتمع؛ نظرًا لما تحدثه من آثار سلبية على الأداء العام لجميع المؤسسات والأجهزة العامة والخاصة داخل المجتمع؛ لذلك جاء هذا البحث في سياق إيجاد آلية تشريعية وتنفيذية أكثر فاعلية لمكافحة الفساد الإداري داخل المجتمع المصري.

## أولاً: موضوع البحث وأهميته:

سوف يتركز هذا البحث في دراسة جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد، فيتناول بالدراسة الآلية التي تتعامل بها هذه الوكالة مع ظاهرة الفساد الإداري في جميع القطاعات؛ بهدف عرض المقترحات التي تساهم في سد الخلل، وأن تساهم في جعل أداء المؤسسات الرقابية المصرية أكثر فاعلية في مواجهة انتشار ظاهرة الفساد الإداري.

وتبدو أهمية هذا البحث في أن الفساد الإداري يؤدي إلى هبوط حاد في كفاءة استغلال المال العام مع تدني مستويات جودة البنية التحتية والمرافق العامة. وينتج عن الفساد الإداري انعدام ثقة المستثمرين في الدولة، كما يتسبب في تركيز الثروات بيد أصحاب النفوذ وأتباعهم، ويؤدي الفساد إلى هروب الكفاءات العلمية والعملية إلى خارج الدولة، وإلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ مما يضعف الثقة في النظام القائم.

## ثانياً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد، والتي تعمل في مجال مكافحة الفساد الإداري، ومراجعة الآليات التي تعمل عليها هذه الوكالة، ومحاولة الوصول إلى مدى كفاءة أدائها في تحجيم ظاهرة الفساد، وعرض المقترحات التي تساهم في أداء المؤسسات والأجهزة المصرية بطريقة أكثر فاعلية في مواجهة ظاهرة الفساد الإداري.

### **ثالثاً: منهج البحث:**

يتبنى الباحث، منهجاً تحليلياً؛ لأن الباحث يحاول تفسير النصوص والآراء والأحكام ومناقشتها، بهدف معالجة أوجه الخلل الموجود داخل المؤسسات الرقابية المصرية.

### **رابعاً: خطة البحث:**

لما كانت هذه الدراسة تتناول موضوع مكافحة الأجهزة الرقابية للفساد الإداري، لذا جاءت تحت عنوان " جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد "، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصل تمهيدي أعقبه فصلين على النحو التالي:

**فصل تمهيدي:** يتضمن التمهيد توطئة لا غنى لهذه الدراسة عنها، ويحمل عنوان "الفساد من منظور الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد"، ويضم هذا الفصل مبحثين: يتناول الأول منهما المخاطر التي تتعرض لها الجهات التي تمارس أعمال الفساد. ويخصص الثاني لبيان التصورات الاجتماعية للفساد في فرنسا وصعوبة إيجاد معيار موضوعي.

**الفصل الأول:** يأتي هذا الفصل تحت عنوان "مرحلة إصدار القانون حتى إنشاء الوكالة عام ٢٠١٧" ويشمل ثلاثة مباحث: يتناول الأول أسباب نشأة الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد. ويتحدث المبحث الثاني عن ولاية الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، ويتعرض المبحث الثالث إلى الهيكل العام للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.

**الفصل الثاني:** يأتي هذا الفصل تحت عنوان " اختصاصات الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد" ويشمل ثلاثة مباحث: يتناول الأول منهما دراسة اختصاصات الوكالة بأعمال التفتيش، بينما يعالج المبحث الثاني الأنشطة الاستشارية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، ويتحدث المبحث الثالث عن الأنشطة الدولية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

ويلي هذا الفصل الخاتمة، والنتائج التي أمكن استخلاصها من الدراسة، ثم التوصيات، وأخيرًا قائمة المراجع، والفهرس.

### فصل تمهيدي الفساد من منظور الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد

لا تستطيع المؤسسات أن تجد الشجاعة والقوة لمكافحة الفساد إلا من خلال اتجاه الإرادة السياسية نحو تحقيق ذلك، والفساد هو الخطر الذي "يقوض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، ويشوه الأسواق، ويؤدي إلى تآكل نوعية الحياة الجيدة، ويسمح بالجريمة المنظمة، والإرهاب وغيرها من التهديدات التي تهدد أمن المجتمعات الإنسانية"<sup>(١)</sup>. وعلى ذلك، لا يمكن اعتبار مواجهة الفساد مسألة محلية بسيطة داخل المجتمع؛ لأن الحكومات ملزمة أيضًا بالمساهمة بطريقة محايدة وحازمة في مكافحة الفساد العابر للحدود الوطنية<sup>(٢)</sup>.

ففي فرنسا وبعد إنشاء الهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة، ومكتب المدعي العام الفرنسي في عام ٢٠١٣، تم إنشاء الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد - وهي هيئة ذات نطاق وطني، موضوعة تحت السلطة المشتركة لوزير العدل ووزير العمل الحكومي والحسابات العامة - وذلك بموجب قانون ٩ ديسمبر ٢٠١٦ الذي يعتبر تنويجًا لهذه

---

(١) ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ وللمزيد انظر د. عبد الله أحمد عبد الله المصراي، الفساد الإداري (نحو نظرية اجتماعية في علم اجتماع الانحراف والجريمة)، رسالة دكتوراه، دار المكتب الحديث، ٢٠١١.

(٢) Aidt, Toke (2010). Corruption and Sustainable Development. Cambridge Working Papers in Economics 1061 . University of Cambridge.

الجهود. وتعتبر هذه الوكالة الجديدة انعكاسًا للإرادة السياسية نحو تحقيق الشفافية والنزاهة، وهي ضرورية للحفاظ على الميثاق الاجتماعي وعلى مكانة فرنسا بين الأمم.<sup>(١)</sup>

ومن الجدير بالذكر أن الحكم يعتبر غير عادل عند عدم وجود قواعد إجرائية للوقاية من الفساد؛ حيث إن المسؤولية لا تقع على عاتق الفرد فقط ولكن على المجتمع بأكمله، وفي هذه الحالة لا بد من إيجاد كيان قانوني له إدارة مستقلة، ويكون مختص ببحث ومواجهة الأضرار التي يمكن أن يحدثها الفساد، وأخصها التنمية الاقتصادية. وبناءً على ما سبق، فقد تم إنشاء الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد (AFA) بموجب القانون الصادر في ٩ ديسمبر ٢٠١٦، والذي يشار إليه باسم "قانون Sapin II"، والذي حظي بقبول إيجابي من المجتمع الدولي، وقد تم الترحيب به أيضًا في الأوساط الاقتصادية رغم القيود التي سوف تنشأها هذه التشريعات الجديدة بالنسبة لهم، بل قاموا بتقييم آثارها المفيدة لهم؛ وذلك نظرًا لأن بعض الشركات تواجه بالفعل شرطًا للنزاهة خارج حدود فرنسا، ولأنها رأت أنه يمثل ميزة تنافسية حقيقية<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن هذا القانون يستمد أفكاره من النماذج الأجنبية، إلا أن النظام الفرنسي لمنع مخالفات قواعد النزاهة له خصائصه والتي تتمثل في: أولاً، أنه يشمل أصحاب المصلحة العامة ويخضعهم لمراجعة حسابات الوكالة. ثانياً، والأهم من ذلك، أنها تلزم أصحاب المصالح الاقتصادية الكبيرة - خارج أي موقف ينطوي على المقاضاة والخضوع تحت طائلة العقوبات الإدارية - بتنفيذ التدابير والأليات الوقائية اللازمة

(١) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, p. 3, en collaboration avec le ministère de la Justice, le ministère du Travail et des Comptes publics, 2017.

(٢) Éric Alt, Irène Luc, (1997), La lutte contre la corruption, Presses universitaires de France (Paris).

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

لمكافحة الفساد<sup>(١)</sup>. وهكذا، تساهم الشركات مباشرة في مكافحة الفساد؛ إلى جانب السلطات العامة التي تخضع لتنفيذ تلك التدابير. ويمكن ملاحظة هذه الالتزامات في كيفية مساهماتهم في التوصيات الأولية للوكالة. وبالرغم من أن عام ٢٠١٧ هو العام الأول للوكالة (AFA)، إلا إنها قد وضعت بصماتها ونشرت أعمالها الأولى<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع الدول<sup>(٣)</sup>. وقد وصف مجلس أوروبا في قراره المؤرخ ٦ نوفمبر ١٩٩٧، الفساد باعتباره "تهديدًا خطيرًا للمبادئ والقيم الأساسية لمجلس أوروبا، والتي تقوض ثقة المواطنين في الديمقراطية، وتقوض حكم القانون، ويشكل إنكارًا لحقوق الإنسان ويعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية"<sup>(٤)</sup>.

وتعتبر مكافحة الفساد قضية سياسية تتعلق بالإدارة السليمة للمال العام؛ لأن الأمر عندما يرتبط بشخصية سياسية فإنه يمس بالإدارة السليمة للمصلحة العامة<sup>(٥)</sup>، وهذا النوع من الفساد يضر بالمصداقية في النظام السياسي الذي ينبغي أن يسود العالم. كما إنه يهدم صميم رابطة الثقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية. وعلى ذلك، فإن هذا

(١) Cass.Crim, 29 mai 1886, D.P.1887.1.238, Cass.Crim, 6 février 1997, (١)  
Daloz, 1997.J.334.

(٢) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, (٢)  
Op. cit., p. 4.

(٣) للمزيد د. حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، مجلد ١٨، ع ١، ٢٠٠٢، ص ٤٤٩.

(٤) Council of Europe, Committee of Ministers, Resolution (97) 24 on  
the twenty guiding principles for the fight against corruption, adopted on 6  
November 1997.

(٥) للمزيد د. العوضي العوضي عثمان، الرقابة القانونية على مالية الدولة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.



النوع من الفساد يمثل تهديدًا للديمقراطية، مما يوجب على السياسيين أنفسهم بذل ما في وسعهم من جهد لاستعادة هذه الثقة من خلال مكافحة الفساد السياسي بشكل فعال (١). وعلاوة على ذلك، فإن الفساد المنتشر في مجالات الإنفاق العام (المشتريات، والإعانات الحكومية، وما إلى ذلك) يؤدي دائمًا إلى سوء توجيه الإنفاق العام، وتدهور الخدمات العامة، ويؤدي إلى إهدار الموارد العامة - ولو في جزء منها - لتلبية المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة (٢).

وبناء على ذلك، سوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:  
المبحث الأول: الآثار المترتبة على ممارسة أعمال الفساد.  
المبحث الثاني: آلية قياس نسبة الفساد في فرنسا.  
ونتناول تلك المباحث على التفصيل التالي.

---

**Martin J. Bull, James L. Newell, (2003).** Corruption in (١)  
Contemporary Politics, Palgrave Macmillan, London., Le rapport annuel de  
l'Agence française de lutte contre la corruption, Op. cit., p. 5.  
Conseil constitutionnel 30 septembre 1993, DC n°93-1500, AN Eure, (٢)  
2ème circ., J.O 2/10/1993, p.13728.

## المبحث الأول الآثار المترتبة على ممارسة أعمال الفساد

تؤدي مكافحة الفساد إلى حماية النشاط الاقتصادي، وازدهار الشركات على المستوى الوطني. فالفساد له تأثير سلبي على الاقتصاد، ويشكل تكلفة إضافية على الإنتاج<sup>(١)</sup>. وبالمقابل، فإن مكافحة الفساد تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي<sup>(٢)</sup>، كما إن الفساد يعرض الشركات للعديد من المخاطر التي يمكن أن تهدد حسن سير أعمالها ومن هذه المخاطر ما يلي:

أ - خطر العقوبات الجنائية:

تتزايد أعداد الدول التي تجرم أعمال الفساد التي ترتكب خارج إقليمها. وعلى سبيل المثال، ينطبق قانون ممارسات الفساد الأجنبية الأمريكية (FCPA) وقانون الرشوة في المملكة المتحدة، على كل من الشركات المحلية والأجنبية. كما تتضمن أحكام المادة ٢١ من قانون ٢٠١٦/١٢/٩ اختصاص المحاكم الجنائية الفرنسية فيما يتعلق بالفساد الدولي<sup>(٣)</sup>.

---

Cf. "Corruption: Costs and Mitigating Strategies",<sup>(١)</sup>  
INTERNATIONAL MONETARY FUND, Fiscal Affairs and Legal  
Departments, Staff Discussion Note No. 16/05, May 2016.

Cf. Trésor Economics no. 180, "Fighting corruption: positive<sup>(٢)</sup>  
impacts on economic activity, including in developed countries", Rédigé par  
DG Trésor , Publié le September 2016; Trésor-Economics No. 248 -  
Composition and competitiveness of the French economy. Rédigé par DG  
Trésor, Publié le 05 novembre 2019.

M. Delmas-Marty, (1982), Droit pénal des affaires, vol. I, Les<sup>(٣)</sup>  
infractions, 2e éd. Revue internationale de droit comparé. Vol. 34 N°2,  
Avril-juin 1982. pp. 453-454.

وبالتالي، قد تخضع الشركة للمراجعة والتدقيق والإجراءات التي تفرضها عدة دول في وقت واحد، وقد تكون ملزمة بتقديم كميات كبيرة من المعلومات حول اتفاقياتها وشركائها التجاريين<sup>(١)</sup>.

ب- مخاطر الخسائر المالية والأضرار التي تمس صورة الشركة في الأسواق:

يؤدي الفساد إلى ارتفاع التكلفة المالية والبشرية والتجارية لجميع الشركات، بغض النظر عن قيمة رأس مالها أو حجم القوى العاملة لديها، أو اعتمادها على وضعها ومكانتها في السوق<sup>(٢)</sup>. فالشركات متعددة الجنسيات، والشركات متوسطة الحجم (ETIS)، والشركات الصغيرة، والمتوسطة، تواجه جميعها المخاطر التالية: الاستبعاد المؤقت من المشتريات العامة، وتآكل الثقة بين المستثمرين والمستهلكين، وفقدان القيمة في الأسواق المالية، وتخفيض تصنيفها من قبل وكالات التصنيف، وإدراجها في قائمة سوداء بناءً على إجراءات التصنيف الخاصة بتلك الشركات، إلخ ....<sup>(٣)</sup>.

ج- خطر زعزعة الاستقرار:

قد تؤدي عمليات التدقيق والادعاء إلى تعطيل عمل الشركة المعتمد إلى الحد الذي يؤدي إلى تحويل موارد كبيرة منه عن الأنشطة التشغيلية، وتعد سياسة السيطرة الفعالة

---

Byrne, Elaine, Anne-Katrin Arnold, and Fumiko Nagano (2010).<sup>(١)</sup> Building Public Support for Anti-Corruption Efforts. The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank Communication for Governance & Accountability Program.

P. TRUCHE & M. DELMAS MARTY, « L'État de Droit à l'épreuve de l'État la corruption », in Mélanges en l'honneur de Guy Braibant, 1996, éd. Dalloz, p.725.

Loi n°92-10 du 4 janvier 1992 relative aux recours en<sup>(٢)</sup> matière de passation de certains contrats et marchés de fournitures de travaux, J.O 7/1/1992, p.327.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

على المخاطر أحد الأصول الاستراتيجية لأي شركة، مما يتيح لها ضمان الاستقرار في حالة المراجعة والتدقيق أو المقاضاة (١).

---

(١) Becker, Gary (1968). Crime and Punishment: An Economic Approach. Journal of Political Economy, vol. 76, no. 2 (Mar-Apr), pp. 169-217.

## المبحث الثاني آلية قياس نسبة الفساد في فرنسا

سوف نتناول هذا المبحث من خلال بيان التصور الفرنسي للفساد، ومدى قياس نسبة الفساد داخل المجتمع الفرنسي<sup>(١)</sup>، وذلك من خلال العناصر التالية.

أ- تصور الفساد في فرنسا:

وفقاً لدراسة أجرتها المفوضية الأوروبية حول الفساد<sup>(٢)</sup>، اتضح أن تصور فرنسا للفساد يتماشى مع المعدلات الأوروبية، واتضح من هذه الدراسة أن ٧٨٪ من المستطلعين الفرنسيين لا يقبلون الفساد (الاتحاد الأوروبي: ٧٠٪) و ٦٧٪ يعتقدون أنه موجود في فرنسا (الاتحاد الأوروبي: ٦٨٪)، وفي حالة ما إذا قرر ٨٪ فقط من المستطلعين الفرنسيين أنهم كانوا في الواقع، ضحايا الفساد (الاتحاد الأوروبي: ٢٥٪). ومن ناحية أخرى، يعتقد ٤٩٪ من المستطلعين الفرنسيين أن الفساد موجود في عالم الأعمال (الاتحاد الأوروبي: ٤٠٪)، وبالنسبة لـ ٢٩٪ منهم، توجد في الإدارات العامة (الاتحاد الأوروبي: ٣٣٪) وبين السياسيين (٦٨٪ من المستطلعين الفرنسيين)<sup>(٣)</sup>، مقابل (الأوروبيون: ٥٦٪)، وأخيراً، يعتبر كل من الفرنسيين والأوروبيين أن الفساد ليس موجوداً بنسبة كبيرة في المحاكم (٢٣٪ في كلتا الحالتين)<sup>(٤)</sup>.

(١) للمزيد انظر د. على عبد القادر على، مؤشرات قياس الفساد الإداري، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، السنة ٧، ع ٧٠، فبراير ٢٠٠٨، ص ٢-١٥.

(٢) Special Eurobarometer 470, "Corruption", survey by the European Commission - October 2017.

(٣) Conseil constitutionnel 11 janvier 1995, DC n°95-363, J.O 14/1/1995, p.733.

(٤) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 7.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

وظل مؤشر الفساد مستقرًا في فرنسا بمؤشر ٧٠ (بمقياس من ٠ إلى ١٠٠)، والمقياس رقم ١٠٠ يمثل مستوى منخفض جدًا من الفساد الملحوظ)، وتحتل فرنسا المرتبة ٢٣ من أصل ١٨٠ دولة، والثانية عشرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وذلك طبقًا لما قرره مؤشر مدركات الفساد في منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٧ (١).

### ب- قياس نسبة الفساد في المجتمع الفرنسي:

الطبيعة الخفية للفساد تجعل من الصعب قياس نسبة الفساد في المجتمع. ومع ذلك، فإن التقييم الموضوعي هو شرط مسبق ومهم لأي نقاش حول أسباب الفساد وعواقبه، وأن يكون هذا النقاش قادرًا على تحديد وتنفيذ سياسة عامة تهدف إلى الحد منه (٢).

ويتم قياس الفساد في فرنسا من خلال الأحكام الصادرة بالإدانة عن المحاكم الجنائية (٣)، لكن هذا لا يسمح بقياس النطاق الكامل للفساد؛ نظرًا لأن نظام سجل الشرطة الوطني (CJN) يتكون من مقتطفات من هذه الإدانات، والذي يسمح للمحاكم بفهم خلفية الشخص في حال وجود إجراءات جديدة. لكن هذه المقتطفات ليست مفصلة بما يكفي لتقديم تقييم نوعي للفساد. كما إن هذا النظام ليس متاحًا للكافة (٤). ولمنع الفساد بشكل أكثر فاعلية، يجب توفير بيانات دقيقة عن عدد ومواقع انتهاكات قواعد النزاهة في فرنسا، والأشخاص الذين يرتكبون هذه الانتهاكات وملابسات

Source:

www.transparency.org.

Donchev, Diylan, and Gergely Ujhelyi (2014). What do corruption indexes measure? Economics and Politics, vol. 26, issue 2, pp. 309-331.

Cass.Crim, 27 octobre 1997, affaire Carignon, JCP 1998.éd. G. (٣)

Cass.Crim, 24 février 1893, D.P 1893, 1.393 10017 note M. Pralus.,

Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, (٤) 2017, Op. cit., p. 7.

ارتكاب هذه المخالفات، من خلال تحليل واقع هذه المخالفات، وأيضًا من خلال تخصيص الموارد العامة للكشف عن المخالفات ومنعها (١).

ويلاحظ أن المادتين ٢٠ و ٢١ من قانون الجمهورية الرقمية ١٣٢١ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ ٧ أكتوبر ٢٠١٦ أكدت على إتاحة أحكام المحاكم القضائية والإدارية للجمهور مجانًا (٢). عند معالجتها باستخدام مجموعة أدوات حسابية مناسبة تضمن حماية الخصوصية، فإن هذه البيانات ستمكن من إنشاء خريطة مفصلة وحديثة لانتهاكات قواعد النزاهة في فرنسا.

ولما كانت الأجهزة المتخصصة في مجال مكافحة الفساد تقوم بدور في غاية الأهمية، كان لزامًا التعرض لدراسة تلك الأجهزة وبيان فاعلية أدائها، وهذا ما سنتناوله بالدراسة في الفصل التالي.

---

(١) HEINDENHEIMER Arnold, (1989), Perspectives on the perception of corruption , in « Political corruption : a handbook », New Brunswick, Transaction Publishers.

(٢) للمزيد م. سرى محمود صيام، دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد، المحور الرابع، الارتقاء بنظم وأجهزة العدالة الجنائية، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض، المملكة العربية السعودية، من ١٠ إلى ١٢/٨/١٤٢٤هـ، ٨١٤ - ٨٤١.

## الفصل الأول مرحلة إصدار القانون حتى إنشاء الوكالة عام ٢٠١٧.

سوف ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:  
المبحث الأول: أسباب نشأة الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.  
المبحث الثاني: ولاية الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.  
المبحث الثالث: الهيكل العام للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.  
ونوضح هذه المباحث على التفصيل التالي.

### المبحث الأول أسباب نشأة الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد

تم اعتماد قانون الشفافية ومكافحة الفساد والتحديث الاقتصادي رقم ١٦٩١ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ ٩ ديسمبر ٢٠١٦، وهو ما يسمى بقانون "سابين الثاني" <sup>(١)</sup>، استجابةً لنقاط الضعف العديدة التي لوحظت في النظام الفرنسي <sup>(٢)</sup>.

---

Loi n°93-122 du 29 janvier 1993 relative à la prévention de la <sup>(١)</sup> corruption et à la transparence de la vie économique et des procédures publiques, J.O 30/1/1993, p.1588.  
Voir l'étude d'impact du projet de <sup>(٢)</sup> loi.



فمن ناحية، كانت فرنسا قد تلقت انتقادات متكررة من هيئات دولية (١)، وهيئات وطنية (٢)، ومن ناحية أخرى، كانت الإدارتان اللتان تم إنشاؤهما في التسعينيات - وهما: (MIEM) (٣)، وهما فريق عمل مشترك بين الوزارات للتحقيق في عقود واتفاقيات الخدمة العامة (٤)، والوحدة المركزية لمنع الفساد (SCPC) - قد وصلت بسرعة إلى أقصى حدودهما. ولم يكن نظام (MIEM) نشطاً على الإطلاق وتم حله في عام ٢٠١٢، ولم يكن لدى (SCPC) صلاحيات تحقيق (٥)، ولم يكن هناك واجب الالتزام بمنع الفساد المطبق على القطاع الخاص (٦).

وقد أنشأت وزارة العدل في أواخر عام ٢٠١٤، فريق عمل لدراسة كيفية تحديث النظام الفرنسي للكشف عن الفساد ومنعه، وتنسيق جهود مكافحته، وذلك بعد الاجتماع مع السلطات المختصة في العديد من الدول (بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا وإيطاليا)، وانتهى فريق العمل إلى أن هناك حاجة ملحة إلى إنشاء هيئة

---

Cf., par exemple, Rapport de la Commission au Conseil et au (١)  
Parlement européen - Rapport anti-corruption de l'UE (février 2014) - p. 39  
et 40 du rapport général et p. 12 de l'annexe sur la France.

Cf., le rapport remis au président de la République en 2015 par le (٢)  
président de la Haute Autorité pour la transparence de la vie publique  
(HATVP) sur le thème «restaurer la confiance du public».

Loi n°91-3 du 3 janvier 1991 relative à la transparence et à la régularité (٣)  
des procédures de marchés et soumettant la passation de certains contrats à  
des règles de publicité et de mise en concurrence, J.O du 5 janvier 1991,  
p.236.

Conseil constitutionnel 20 janvier 1993, DC n°92-316, Rec ; p.1118- (٤)  
1120, J.O 22/1/1993, p. 1118.

Constitutional Council Decision 92-316 DC of 20 January (٥)  
1993.

D. VON DER WEID, (1995), La corruption : le rôle des (٦)  
organisations non-gouvernementales, in La corruption, l'envers des droits  
de l'homme, Université de Fribourg.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

متخصصة تكون مهمتها الكشف (١)، والوقاية (٢)، وتنسيق الجهود لمكافحة الفساد (٣).

وبناءً على ذلك، تم إنشاء الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد بموجب قانون الشفافية ومكافحة الفساد والتحديث الاقتصادي رقم ١٦٩١ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ ٩ ديسمبر ٢٠١٦. وقد حدد المرسوم بقانون رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠١٧، المؤرخ ١٤ مارس ٢٠١٧ ولاية الوكالة وتنظيمها. وقد تم تعيين رئيس الوكالة بموجب مرسوم رئاسي في ١٧ مارس ٢٠١٧، وبموجب هذا التعيين ووفقاً لأحكام المادة ١/٥ من قانون ٩ ديسمبر ٢٠١٦، تم إلغاء الوحدة المركزية لمنع الفساد (SCPC) تلقائياً.

### المبحث الثاني

## ولاية الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد

تلخص المادة ١ من قانون "سابين الثاني" ولاية الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد والتي تنص على أنها تختص ب: "مساعدة السلطات المختصة والأشخاص المعنيين بمنع وكشف أعمال الفساد، والتأثير على العمليات المالية والتجارية، واختلاس الأموال العامة، والمحسوبية". وهي الجرائم الجنائية التي تم تدوينها في المواد ١٠/٤٣٢ وما بعدها، من القانون الجنائي في القسم المعنون ب: "الإخلال بقواعد النزاهة". ونوضح تلك الاختصاصات على النحو التالي:

(١) le rôle de la loi BIBOB et de l'Adviespunt Klokkenluiders aux Pays-Bas.

(٢) Cf. le rôle de l'Autorita Nazionale Anti Corruzione en Italie..

(٣) Cf. le rôle du Cabinet Office au Royaume-Uni.

١- اختصاص الوكالة بالانتهاكات المتعلقة بقواعد النزاهة الواردة في القانون

الجنائي الفرنسي وهي على النحو التالي:

- أ- الفقرات الخاصة بالفساد وهي المواد: ١١/٤٣٢ وما بعدها، و١/٤٣٣ (١) وما بعدها، و٩/٤٣٤ وما بعدها، و١/٤٣٥ وما بعدها، و١/٤٤٥.
- ب- الفقرات المتعلقة بالتأثير الضار على التجارة وهي المواد: ١١/٤٣٢ (٢) وما بعدها، و١/٤٣٣ (٢) وما بعدها، و٩/١/٤٣٤ وما بعدها، و٢/٤٣٥ وما بعدها.
- ج- الفقرات المتعلقة بالابتزاز من قبل الموظفين العموميين: المادة ١٠/٤٣٢ وما بعدها.
- د- الفقرات الخاصة بالاستيلاء غير المشروع على المال العام وهي: المادة ١٢/٤٣٢ وما يليها.

هـ- الفقرات الخاصة باختلاس الأموال العامة وهي: المواد ١٥/٤٣٢ و٤/٤٣٣.

و- الفقرات الخاصة بالمحسوبية وهي: المادة ١٤/٤٣٢ وما بعدها (١).

ومن الملاحظ أن الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد تتدخل فقط بإجراءات وقائية. على الرغم من أنها يمكن أن تكتشف الجرائم، ولكنها ليست سلطة قضائية، وبالتالي فهي ليست ملزمة بموجب القانون بالتحقيق في الجرائم الجنائية أو تسجيلها أو مقاضاتها.

٢- اختصاص الوكالة بالتنسيق الإداري والمشورة:

(١) للمزيد انظر د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في شرح قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد مكلفة بمركزية ونشر المعلومات (١)، واقترح أفضل الممارسات (٢)؛ للمساعدة في منع الفساد واكتشافه. ولها سلطة التدخل والتنسيق في الأعمال المشتركة بين الوزارات في الحكومة الفرنسية لمكافحة الفساد. وعلى وجه الخصوص، فإن الوكالة مسؤولة عن صياغة الخطة الوطنية المتعددة السنوات لمكافحة الفساد (٣)، وتختص بمواجهة التأثير السلبي على العمليات المالية والتجارية، وابتزاز الموظفين العموميين، والاستيلاء غير المشروع، واختلاس الأموال العامة والمحسوبة. وقد بدأ العمل على هذه الخطة في عام ٢٠١٧.

بالإضافة إلى ذلك، توفر الوكالة الدعم للأفراد والكيانات القانونية، سواء العامة أم الخاصة، وذلك بناءً على طلبهم. ومن اختصاصها أيضًا، أنها تعمل على توفير أنشطة التدريب والتوعية، والإجابة على الأسئلة، وتوفير الخبرة التقنية من خلال توصياتها، التي تهدف إلى نشر أفضل الممارسات (٤).

وتستفيد الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في ممارسة صلاحياتها من المساعدات والخدمات التي تقدمها وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة العدل، لا سيما لأغراض إحصائية. وأخيرًا، تعد الوكالة تقريرًا سنويًا عن أعمالها وتقوم بنشره لزيادة الوعي بخطورة الفساد.

### ٣- الأعمال الخاصة بالوكالة في الخارج :

(١) Article 3 de la Loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016 relative à la transparence, à la lutte contre la corruption et à la modernisation de la vie économique, JORF n° 0287 du 10 décembre 2016.

(٢) Article 2 de l'arrêté du 14 mars 2017 relatif à l'organisation de l'Agence française de lutte contre la corruption, JORF n°0063 du 15 mars 2017.

(٣) Article 1 (I) (1 °) de l'arrêté du 14 mars 2017 relatif à l'organisation de l'Agence française de lutte contre la corruption.

(٤) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 11 et. Seq.

ومن ضمن المجالات التي تختص بها الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، المساعدة في تأسيس موقع السلطات الفرنسية داخل المنظمات الدولية. كما تقترح أنشطة التعاون، وتوفر الدعم والمساعدة التقنية للسلطات الأجنبية (١)

#### ٤ - اختصاص الوكالة بمراجعة الحسابات:

تعتبر الوكالة هي الهيئة المسؤولة عن إجراء المراجعات للتدابير والإجراءات التي يطبقها أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، وذلك فيما يتعلق بالوقاية من الانتهاكات لقواعد الاستقامة والنزاهة، والكشف عنها في حالة حدوثها (٢). وهناك نوعان من عمليات التدقيق والمراجعة تتمثل فيما يلي:

أ- عمليات التدقيق المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون ٩ ديسمبر

:٢٠١٦

تلتزم أيضًا إدارات الحكومة المركزية، والسلطات المحلية، والمؤسسات المرتبطة بها التي تمولها الحكومة، والشركات شبه العامة، وكذلك مؤسسات المصلحة العامة، والمنظمات غير الهادفة للربح، بتنفيذ الإجراءات اللازمة لمنع مخاطر الفساد والتي نصت عليها المادة ٣ من قانون ٩ ديسمبر ٢٠١٦.

ب- المراجعات المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون ٩ ديسمبر ٢٠١٦:

تختص الوكالة بالتدقيق والمراجعة على الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية التي تمولها الحكومة (المؤسسات العامة والصناعية - EPIC). (établissements publics industriels et commerciaux - EPIC)، والتي يعمل بها ٥٠٠ موظف

(١) Article 2 (I) (1 °) de l'arrêté du 14 mars 2017 relatif à

l'organisation de l'Agence française de lutte contre la corruption.

Articles 3 et 17 de la loi du 9 décembre 2016, notamment l'article 17 (٢)

(III) concernant les audits.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

أو أكثر والتي يكون رأس مالها أكثر من ١٠٠ مليون يورو؛ لأنها مطالبة بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون ٩ ديسمبر ٢٠١٦.

### ٥- عمليات التدقيق التي تتم تنفيذاً للأحكام القضائية:

يتعين على الجهات الخاضعة لسلطة الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد أن تلتزم بتنفيذ برامج الامتثال لمكافحة الفساد، الذي يتلخص في الالتزام بما يلي:  
- وفقاً للعقوبات الخاصة بقواعد الامتثال المنصوص عليها في المادة ٢/٣٩/١٣١ من القانون الجنائي، فإن المحاكم الجنائية قد تفرض العقوبات التكميلية التي يتعين على الجهات الالتزام بها تحت إشراف الوكالة .

- الالتزام بتنفيذ التسويات القضائية للمصلحة العامة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢/١/٤١ من قانون الإجراءات الجنائية (١).

### ٦- تختص الوكالة بالتأكد من مدى الالتزام بأحكام "قانون الحجب" عند فرض الأحكام الصادرة عن السلطات الأجنبية.

وفقاً للمادة ٣ (٥) من القانون الصادر في ٩ ديسمبر ٢٠١٦، يتعين على الوكالة، "بناءً على طلب رئيس الوزراء، التأكد من الامتثال لأحكام القانون رقم ٦٧٨/٦٨ المؤرخ ٢٦ يوليو ١٩٦٨، المتعلق بالتبادل الاقتصادي والتجاري والصناعي، والمستندات والمعلومات المالية أو الفنية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، كجزء من تنفيذ القرارات التي تتخذها السلطات الأجنبية والتي تلتزم بها الشركات التي يكون مقرها في فرنسا بجعل إجراءات الكشف عن الفساد متوافقة مع الإجراءات الداخلية". ويكون ذلك

Cass.Crim, 27 octobre 1997, Le Monde 29 octobre 1997, p.9.

(١)

بالاشتراك مع السلطات الإدارية المختصة الأخرى، وتشارك الوكالة في فحص المعلومات التي يعتزم الكيان القانوني المعني إرسالها إلى سلطة أجنبية (١).

## المبحث الثالث

### الهيكل العام للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد

سوف نتناول هذا الفرع من خلال بيان الهيكل التنظيمي، والإداري للوكالة وذلك على النحو التالي:

#### ١- الهيكل التنظيمي (الفني) للوكالة:

تتألف الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد من لجنة العقوبات، ومجلس الاستشارات الاستراتيجية، وذلك بموجب الأمر المؤرخ ١٤ مارس ٢٠١٧ المتعلق بتنظيمها (٢):

أ- قسم الاستشارات والتحليل الاستراتيجي والشؤون الدولية، ويتألف من:

- القسم المختص بدعم أصحاب المصالح الاقتصادية الخاصة.
- القسم المختص بتقديم الاستشارات للهيئات العامة الحكومية.
- القسم المسؤول عن متابعة الشؤون الدولية.

ب- قسم التفتيش: ويتكون من:

- الإدارة المختصة بالتفتيش على أصحاب المصالح الاقتصادية.

(١) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 13.

(٢) Article 2 (I) (1 °) de l'arrêté du 14 mars 2017 relatif à l'organisation " "L'Agence française anticorruption comprend notamment, outre la commission des sanctions et le conseil stratégique : - la sous-direction du conseil, de l'analyse stratégique et des affaires internationales ; - la sous-direction du contrôle".

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

- الإدارة المختصة بالتنقيش على الهيئات العامة.

### ٢- الهيكل الإداري للوكالة:

يتمثل الهيكل الإداري للوكالة في الأمانة العامة، وقسم الموارد البشرية، ونوضح

ذلك فيما يلي:

#### أ- الأمانة العامة:

تعتبر الأمانة العامة بالوكالة هي المسؤولة عن الشؤون الإدارية والمالية. وتقترح وتنفذ سياسة التواصل المؤسسي والعلاقات العامة. وتعمل أيضًا كأمانة عامة للجنة العقوبات والمجلس الاستشاري الاستراتيجي. ويعتمد مدير الوكالة على المجلس الاستشاري الاستراتيجي فيما يتعلق بما يلي:

○ الاستراتيجية الكلية التي ينوي المدير تنفيذها.

○ جميع الموضوعات المتعلقة باختصاص الوكالة.

وبدأ المجلس الاستشاري الاستراتيجي اجتماعاته في ٢١ سبتمبر و ١٢ ديسمبر

٢٠١٧ (١).

#### ب- الموارد البشرية:

تم تأسيس الوكالة (AFA) في مارس عام ٢٠١٧، وتم تعيين ٥١ موظفًا خلال هذا العام من مجموع الحد الأقصى البالغ ٧٠ موظفًا. ومن أجل تنفيذ الوكالة (AFA)

---

(١) Article 3 de l'arrêté du 14 mars 2017 relatif à l'organisation de l'Agence française de lutte contre la corruption: «Le Conseil est composé de deux membres nommés par le ministre de la Justice, deux membres nommés par le ministre chargé de le budget, deux membres nommés par le ministre des Affaires étrangères et deux membres nommés par le ministre de l'Intérieur. Enfin, le directeur peut nommer toute personne au conseil en fonction de ses fonctions ou de ses qualifications".



لصلاحياتها، فقد أنشأت ثقافة الامتثال لقواعد النزاهة من خلال الجمع بين المعرفة والمؤهلات المهنية للعديد من سلك الموظفين المدنيين في مختلف الإدارات. وقد استخدمت أيضًا الأفراد من ذوي الخبرات المتخصصين في مجال الامتثال لقواعد النزاهة من القطاع الخاص. كما تستفيد الوكالة من مهارات وخبرات الموظفين من الوزارات التالية:

- وزارة العدل: مديرية الشؤون الجنائية والعفو، ومديرية الخدمات القضائية، والمحاكم.
  - وزارة الاقتصاد والمالية: المديرية العامة للمالية العامة، والمديرية العامة للخزانة، والمديرية العامة للجمارك والمكوس، والمديرية العامة للأعمال، والمديرية العامة لسياسة المنافسة وشؤون المستهلك ومكافحة الاحتيال، وتراكتيفين (١).
  - وزارة الداخلية: الإدارة العامة للمديرية والدرك الوطني، والشرطة الوطنية وخاصة المكتب الوطني لمكافحة الفساد والجرائم المالية والضريبية (OCLCIFF).
  - وزارة التضامن والصحة: المديرية العامة لتوفير الرعاية الصحية.
- وقد قامت الوكالة أيضًا بتعيين: موظفين من مكتب التدقيق الفرنسي ( Cour des Comptes)، ومكاتب التدقيق الإقليمية. وموظفي الخدمة المدنية الإقليمية، ويعزز هذا التنوع في التخصصات قدرة الوكالة في بحث قضايا مخالفة قواعد النزاهة (٢).

---

(١) Tracfin: هي خدمة تابعة لوزارة المالية الفرنسية. تحارب غسل الأموال، وهي وحدة تابعة للوزارة الفرنسية للاقتصاد والمالية والصناعة ووزارة الميزانية والحسابات العامة والخدمة المدنية وإصلاح الدولة.

(٢) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., pp. 14- 15.

## الفصل الثاني اختصاصات الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد

يتناول هذا الفصل الاختصاصات الموكولة إلى الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد. وعلى ذلك، سوف ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: اختصاص الوكالة بأعمال التفتيش.

المبحث الثاني: الأنشطة الاستشارية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.

المبحث الثالث: الأنشطة الدولية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.

ونوضح تلك المباحث على التفصيل التالي.

### المبحث الأول اختصاص الوكالة بأعمال التفتيش

تعتبر الوكالة هي المسؤولة عن إجراء الفحص والتفتيش على مدى الالتزام بقواعد النزاهة، والتدابير والإجراءات اللازمة لمنع واكتشاف مخالفات قواعد النزاهة والاستقامة، التي يلزم تطبيقها من جانب أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. كما تقوم الوكالة بمراجعة تطبيق تدابير مكافحة الفساد التي تتم تنفيذاً لأحكام قضائية (التسويات القضائية للمصلحة العامة<sup>(١)</sup>، وعقوبات برنامج الامتثال)<sup>(٢)</sup>.

Article 41-1-2 du code de procédure pénal.

(١)

Article 131-39-2 du code pénal.

(٢)

وتتمتع الوكالة بالاستقلال اللازم لقيامها بمهامها بشكل فعال، فلا يتلقى مدير الوكالة تعليمات من أية سلطة إدارية أو حكومية في ممارسة اختصاص الفحص والمراجعة التي تقوم بها الوكالة<sup>(١)</sup>. ولا يجوز إنهاء مهام مدير الوكالة إلا بناءً على طلبه أو في حالة وجود عائق أو ارتكابه خطأ جسيم بالمخالفة للقوانين. وعلى ذلك، سوف ينقسم هذا المبحث إلى مطالب على النحو التالي:

**المطلب الأول: عمليات التفتيش على إجراءات الوقاية والكشف عن أعمال الفساد.**  
**المطلب الثاني: أعمال التفتيش وإجراءات مكافحة التي تفرضها أحكام القضاء.**  
وسوف نتناول هذه المطالب على التفصيل التالي.

## **المطلب الأول**

### **عمليات التفتيش على إجراءات الوقاية والكشف عن أعمال الفساد**

نتناول هذا المطلب من خلال بعض العناصر والتي نوضحها على ما يلي:

#### **١- المراجعة والتفتيش:**

تقوم الوكالة بمراجعة مدى الالتزام بتنفيذ التدابير - التي يتم تمويلها من الحكومة - والإجراءات الثمانية التي يتعين على مديري الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية تنفيذها، والتي تخضع لأحكام المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٩١ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ ٩ ديسمبر ٢٠١٦<sup>(٢)</sup>.

(١) Article 2 de la Loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016, Le précité.

(٢) Un code de conduite, un dispositif d'alerte interne, une cartographie des risques de corruption, des procédures de due diligence tierce partie, des procédures de contrôle comptable interne ou externe, un dispositif de

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

وتقوم الوكالة بالتأكد من توافر الجودة والفعالية في الإجراءات التي يتم تنفيذها داخل الإدارات الحكومية المركزية والسلطات المحلية، والمؤسسات المرتبطة بها التي تمولها الحكومة، والشركات شبه العامة. فضلاً عن مؤسسات المصلحة العامة والمنظمات غير الهادفة للربح لمنع وكشف أعمال الفساد والتأثير على الأعمال التجارية، والابتزاز الذي يتم من قبل الموظفين العموميين، والاستيلاء غير المشروع على المال العام، واختلاس الأموال العامة والتزوير (١).

### ٢- المراجعة على أصحاب المصالح الاقتصادية عملاً بالمادة ١٧ من قانون ٩ ديسمبر ٢٠١٦:

تتطلب المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٩١ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ ٩ ديسمبر ٢٠١٦ من مديري المؤسسات الصناعية والتجارية الممولة من الحكومة (EPICs) (٢) استيفاء معايير معينة لوضع إجراءات تهدف إلى منع واكتشاف الفساد أو تؤثر على العمليات المالية والتجارية داخل فرنسا أو خارجها.

وينطبق هذا الالتزام على الرؤساء والمديرين العاميين ورؤساء الأقسام وفقاً لما

يلي:

formation des managers et des collaborateurs les plus à risque, une procédure disciplinaire, un suivi et une évaluation internes système des mesures mises en œuvre.

Article 3(3°) de la Loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016, Le (١)

précité.  
L'article 17 ne fait pas référence aux entreprises ou aux (٢)  
établissements en général.

- أ- الشركات (١) التي لا يقل عدد موظفيها عن ٥٠٠ موظف، وتكون لها مكاتب مسجلة في فرنسا.
- ب- الشركات التي تنتمي إلى مجموعة من الشركات (٢) التي لا يقل عدد موظفيها عن ٥٠٠ موظف وأن يكون للشركة الأم مكتب مسجل في فرنسا.
- ج- الشركات التي يبلغ حجم مبيعاتها أو مبيعاتهم الموحدة أكثر من ١٠٠ مليون يورو (٣).
- وينص القانون أيضًا على أنه، بغض النظر عن مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمديرين، يكون الكيان القانوني مسؤولاً في حالة خرق هذه الالتزامات (٤).
- ٣- وهناك بعض الضوابط والإجراءات التي يتكون منها النظام القانوني لمكافحة الفساد في الشركات والمؤسسات الخاضعة لنظام النزاهة والاستقامة، وهذه الضوابط تتمثل فيما يلي:

Étant donné que l'article 17 (I) ne précise pas la forme juridique (١)  
d'une société, toutes les sociétés sont concernées.

Conseil constitutionnel, Décision n° 2016-741 DC du 8 décembre (٢)  
2016, le Conseil constitutionnel a précisé que les termes «groupe  
d'entreprises» figurant au premier alinéa de l'article 17 (I) doivent s'entendre  
comme désignant l'ensemble formé par une société et ses filiales au sein de  
la au sens de l'article L. 233-1 du code de commerce, ou dans son ensemble  
constitué par une société et celles qu'elle contrôle au sens de l'article L. 233-  
3 du même code. Dans ce contexte, on entend par «groupe d'entreprises»,  
pour l'application de l'article 17 de la loi du 9 décembre 2016, tout groupe  
constitué par une société conjointement avec les sociétés qu'elle contrôle.  
'AFA ne dispose pas d'une liste d'entités répondant à ces critères. La (٣)  
direction générale des finances publiques, qui, sur la base des informations  
dont elle dispose, est en mesure d'établir une telle liste, n'a pas répondu  
favorablement à la demande de l'AFA, dans la mesure où sa disposition  
porterait atteinte au secret fiscal et statistique.

ETCHEGOYEN Alain, (1991), La valse des éthiques, Éditions (٤)  
François Bourin, Paris.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

- أ- مدونة قواعد السلوك التي تحدد وتوضح الأنواع المختلفة من السلوكيات المحظورة، التي من المحتمل أن تظهر أعمال الفساد أو التأثير على الأعمال التجارية.
- ب- نظام خاص للمبلغين عن المخالفات الداخلية، يقوم بجمع التنبيهات من الموظفين بشأن وجود سلوك أو مواقف مخالفة لقواعد سلوك الكيان القانوني.
- ج- وضع خطة للمخاطر في شكل وثائق يتم تحديثها بانتظام، تهدف إلى تحديد وتحليل وتحديد أولويات مخاطر الفساد التي قد يتعرض لها الكيان القانوني من الضغوط الخارجية، لا سيما اعتمادًا على قطاعات الأنشطة والمناطق الجغرافية التي يمارس فيها الكيان القانوني أعماله.
- د- الإجراءات الوقائية الواجبة من خلال طرف ثالث يقوم بتقييم وضع العملاء والموردين من المستوى الأول والوسطاء فيما يتعلق بخطة المخاطر.
- هـ- إجراءات الرقابة المحاسبية الداخلية أو الخارجية لضمان عدم استخدام الدفاتر والسجلات والحسابات لإخفاء أفعال الفساد أو التأثير على العمليات التجارية. ويمكن تنفيذ هذه الضوابط إما عن طريق إدارات المحاسبة والمراجعة الخاصة بالكيان القانوني، أو عن طريق الاتصال بمراجع خارجي عند إجراء عمليات تدقيق شهادات الحسابات المنصوص عليها في المادة 9-823 L. من القانون التجاري.
- و- برنامج تدريبي للمديرين والموظفين الأكثر تعرضًا لمخاطر الفساد والتأثير على العمليات التجارية.
- ز- إجراء تأديبي يكفل معاقبة موظفي الكيان القانوني في حالة انتهاك مدونة قواعد السلوك الوظيفي.
- ح- نظام داخلي للمتابعة والتقييم للتدابير التي يتم تنفيذها لمكافحة الفساد.

وتم تطبيق هذه الأحكام بموجب نص المادة ١٧ منذ ١ يونيو ٢٠١٧ (١).

#### ٤- إجراءات التفتيش المنصوص عليها في المادة ١٧:

تتم عمليات التفتيش بناءً على تعليمات من مدير الوكالة، حسب الاقتضاء، ويكون ذلك بناءً على طلب رئيس الهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة، ورئيس الوزراء، ووزراء الحكومة، وفي حالة السلطات المحلية وسلطات المؤسسات الممولة من الحكومة والشركات شبه العامة فيجب أن يكون التفتيش بناءً على طلب من ممثلي الحكومة. ويمكن أيضًا للوكالة إجراء التفتيش بعد تلقي المعلومات المرسله من قبل منظمة غير ربحية معتمدة، وفقًا لشروط المادة ٢٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية. ويأخذ الجدول الزمني لعمليات التفتيش في الاعتبار القطاعات أو المناطق الجغرافية المعرضة بشكل خاص لخطر الفساد، وكذلك التأثير المحتمل لعمليات التفتيش على نشر أفضل الممارسات داخل الإدارة أو القطاع (٢) الذي ينتمي إليه العضو القائم بالتفتيش، ويساهم هذا الجدول في تنفيذ الخطة الوطنية المتعددة السنوات لمكافحة

---

(١) Article 17 de la Loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016, Le précité.

(٢) Les acteurs économiques travaillent dans des secteurs inégalement exposés aux risques de corruption: le rapport 2014 de l'OCDE sur la corruption transnationale met en évidence le poids de quelques secteurs seulement dans les affaires de corruption. Les industries des mines, de la construction, du transport et du stockage, ainsi que les secteurs de l'information et de la communication représentent 59% des cas examinés. Une analyse des condamnations prononcées par les tribunaux américains en vertu du Foreign Corrupt Practices Act (FCPA) depuis 2008 montre un fort chevauchement avec les statistiques de l'OCDE avec, cependant, une part plus importante de condamnations dans le secteur de la santé, à la fois en termes de nombre de condamnations et de montants d'amendes perçues.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

الفساد، والتأثير في العمليات التجارية، والابتزاز من قبل الموظفين العموميين، والاستيلاء غير المشروع على الأموال، واختلاس الأموال العامة، والمحسوبة (١). والتفتيش الذي تقوم به الوكالة يشبه المراجعة الخارجية التي يخضع لها الكيان القانوني عند استجوابه. وإذا ظهرت بعض الشبهات حول عدم الالتزام بقواعد النزاهة ولم تبدي الجهة الخاضعة للتفتيش تعاونها مع الوكالة، فإنها تخضع لعقوبات إدارية عند الاقتضاء.

ومن الجدير بالذكر، أن أعضاء الوكالة لا يتمتعون بسلطات الشرطة القضائية أو السلطات الضبطية (سلطة القيام بعمليات البحث). ولكن ينبغي أن يمنح المشرع لأعضاء الوكالة الحق في البحث والتحري، وأن يأذن لهم بالحصول على أية معلومات أو مستندات مهنية مفيدة للمراجعة، ومقابلة أي شخص يبدو أن مساعدته ضرورية للتحقق من دقة المعلومات المرسله. وبالتالي يمكنهم الالتقاء بمديري وموظفي الكيان المخضع للتفتيش، وكذلك مع أشخاص من خارج هذا الكيان (الموردين والوسطاء والعملاء، على سبيل المثال)، ويكون ذلك في ظل ظروف تضمن السرية (٢). ولا يحق للكيانات المخضعة للتفتيش المطالبة بالسرية المهنية، لرفض الإجابة عن الأسئلة أو إعطاء المستندات التي تطلبها الوكالة (٣).

وقد أوضحت الوكالة في عام ٢٠١٧، الأساليب التي تقوم بها عند إجراء المراجعة والتفتيش، وذلك من خلال نشر ميثاق حقوق وواجبات كل من أعضاء الوكالة والجهات الخاضعة لرقابها. وهذا الميثاق متاح على موقع (AFA) على الويب، وهو متاح للجهات

(١) Article 1 (I) (1 °) de l'arrêté du 14 mars 2017 relatif à l'organisation de l'Agence française de lutte contre la corruption.

(٢) Premier alinéa de l'article 4 de la Loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016, Le précité.

(٣) BOIZETTE Edith, Enquête sur la corruption en France , les petites affiches, 20 mars 1996, n°35, p.3.



المخضعة للتفتيش أثناء عمليات التفتيش. والذي يوضح بصفة خاصة أن إجراء التفتيش ذاته يستغرق حوالي ستة أشهر، ويمر بالمراحل الرئيسية التالية:

أ- المقابلة الأولية مع لجنة التفتيش المشكلة بمعرفة الوكالة.

ب- إجراء المراجعة والتفتيش المكتبي.

ج- إجراء التفتيش بالمواقع.

د- إعداد وإرسال مشروع تقرير التفتيش إلى الجهة المخضعة للتفتيش.

هـ- يحق للجهة المخضعة للتفتيش البدء في إجراء الخصومة لمدة شهرين على

أساس هذا المشروع.

و- صياغة التقرير النهائي للتفتيش.

وتعتبر إعاقة أعمال التفتيش التي تقوم بها الوكالة جريمة<sup>(١)</sup> يعاقب عليها بغرامة قدرها ٣٠٠٠٠ يورو. وتحدد المادة ٣ (٦°) من القانون رقم ١٦٩١ لسنة ٢٠١٦ أنه يجب على الوكالة إخطار المدعي العام المختص بالوقائع التي توصلت إليها عند ممارستها لولايتها ويُحتمل أن تشكل جنائية أو جنحة أو مخالفة.

ويمنح المشرع الفرنسي الجهات المخضعة للتفتيش بعض الضمانات أثناء إجراء عمليات التفتيش والمراجعة، مثل حقهم في الحصول على مساعدة من المستشار القانوني الذي تختاره في كل مرحلة من مراحل المراجعة والتفتيش، والحق في الإبلاغ عن أي ملاحظات خطية قد تكون لديهم في غضون شهرين بعد الإخطار بتقرير المراجعة، حتى في حالة عدم إثبات تقرير التفتيش أية مخالفات لقواعد النزاهة<sup>(٢)</sup>.

(١) Cinquième paragraphe de l'article 4 de la Loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016, Le précité.

(٢) ROUQUIE Sylvie, (1997), L'argent illicite et les affaires, éditions Montchrestien, collection Finance et société, p. 85.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

وتؤدي عمليات التفتيش إلى رفع التقارير التي يتم تقديمها إلى السلطات التي طلبت التفتيش، وكذلك لممثلي الجهات التي خضعت للتفتيش. وتتضمن هذه التقارير الملاحظات التي تتوصل إليها الوكالة بخصوص فعالية نظام مكافحة الفساد المعمول به، وتوصياتها حول كيفية تحسينه. وفي عام ٢٠١٧، اعتمدت الوكالة مبادئ توجيهية داخلية حول منهجية التفتيش.

### ٥- عمليات المراجعة الأولية لأصحاب المصالح الاقتصادية:

تتعلق عمليات المراجعة، التي تم إخطارها في ١٧/١٠/٢٠١٧، بخمس شركات خاصة وشركة عامة تقع في أنحاء مختلفة من فرنسا. وبلغ حجم مبيعات هذه الشركات ما بين ١.٢ و ٤٩ مليار يورو، وكانت توظف ما بين ٢٠٠٠ و ٨٠٠٠ شخص في وقت التفتيش، وكان لديهم ما بين ٥ و ٢٧٧ شركة تابعة، كان ثلثها يعمل في الخارج. وبدأت مرحلة المراجعة والتفتيش المكتبية في أوائل نوفمبر ٢٠١٧. وتم فحص حوالي ٥٠٠ وثيقة مقدمة من الجهات المخضعة للتفتيش، وكان أكثر من ربعها باللغة الإنجليزية. وتمت مرحلة تفتيش المواقع في منتصف ديسمبر على مدار أسبوع واحد، وخلال هذه المرحلة، تم إجراء ٢١ مقابلة في المتوسط لكل جهة خضعت للتفتيش، بما في ذلك بعض الأطراف الخارجية خارج الكيان المخضع للتفتيش. ولم يتم العثور على حقائق يمكن أن تشكل عقبة أمام عملية التفتيش والمراجعة التي قامت بها الوكالة (١).

### ٦- الإجراءات الممكنة بعد عملية التفتيش:

تفرض المادة ١٧ بعض العقوبات على الجهات الخاضعة للتفتيش، التي يثبت عدم التزامها بالضوابط المشار إليها سالفة الذكر أثناء عملية التفتيش، وهي على النحو التالي:

(١) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 19 et. Seq.

أ- يحق لمدير الوكالة أن يرسل تحذيرًا إلى ممثلي الكيان المخضع للتفتيش  
باتخاذ بعض التدابير التالية:

- مطالبتهم باستخلاص النتائج المفيدة المذكورة في توصيات التقرير النهائي لعملية التفتيش الذي أعدته الوكالة.
- مع الإشارة إلى أنه في حالة إجراء تفتيش جديد خلال الفترة الزمنية المحددة لإجراءات الوكالة؛ ففي مثل هذه الحالة، يمكن إحالة الجهة المخضعة للتفتيش إلى لجنة العقوبات، تأسيسًا على أوجه القصور التي تم ملاحظتها أو اكتشافها بالفعل.
- ب- يحق لمدير الوكالة أن يحيل المسألة إلى لجنة العقوبات، والتي يجوز لها، حسب الاقتضاء، أن تصدر قراراتها التالية:

- أن تطلب من الشركة وممثليها تعديل إجراءات النزاهة الداخلية الخاصة بهم والمصممة لمنع واكتشاف أعمال الفساد أو التأثير على العمليات المالية، خلال فترة تصل إلى ٣ سنوات (١).
- فرض غرامات مالية لا تتجاوز ٢٠٠٠٠٠٠ يورو للأشخاص الطبيعيين أو ١٠٠٠٠٠٠٠ يورو للكيانات القانونية. ويجب على مدير الوكالة إخطار الأشخاص الطبيعيين بالشكاوي بشخصهم، وفي حالة وجود كيان قانوني، فيتم إخطار الممثل

---

(١) BUEB Jean-Pierre, ( 1995), la lutte contre la corruption dans les marchés publics », revue du Marché unique européen, p.,121-130.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

القانوني له. ويلاحظ أنه لم يتم إحالة أي قضايا إلى لجنة العقوبات التابعة للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في عام ٢٠١٧ (١).

### ٧- لجنة العقوبات:

تضم الوكالة لجنة عقوبات مكلفة بفرض العقوبات المذكورة في المادة ١٧ د) (٤/).

### وتضم اللجنة ستة أعضاء:

أ- عضوان من مجلس القضاء الأعلى (أعلى محكمة إدارية في فرنسا)، يعينهما نائب رئيس المجلس.

ب- قاضيان من محكمة الاستئناف العليا الفرنسية، يعينهما الرئيس الأول للمحكمة.

ج- اثنان من كبار المسؤولين من مكتب التفتيش الحكومي الفرنسي، يعينهما الرئيس الأول للمكتب.

٨- مراجعة الحسابات على أساس المادة ٣ (٣ °) من قانون ٩ ديسمبر ٢٠١٦:

تتولى المادة ٣ (٣ °) من قانون الشفافية ومكافحة الفساد والتحديث الاقتصادي رقم ١٦٩١ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ ٩ ديسمبر ٢٠١٦ توضيح وبيان اختصاص الوكالة (AFA) بالتفتيش والمراجعة والتي تنص على أنه: "التأكد من جودة وفعالية الإجراءات المتبعة داخل الإدارات الحكومية المركزية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الحكومية

(١) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 20.

المرتبطة بها - المؤسسات الممولة والشركات شبه العامة (١) - فضلاً عن مؤسسات المصلحة العامة والمنظمات غير الهادفة للربح، لغرض منع وكشف أعمال الفساد، والتأثير في العمليات المالية والتجارية، والابتزاز من جانب الموظفين العموميين، والاستيلاء غير المشروع على المال العام، واختلاس الأموال العامة، والمحسوبة".

ومن الملاحظ أن المادة ٣ لا تشير إلى التدابير والإجراءات الثمانية المنصوص عليها في المادة ١٧ (II) ولا تنص على آلية جزائية إدارية مثلما تنص المادة ١٧.

وتؤدي عمليات التفتيش التي تتم بناءً على أساس المادة ٣ إلى إعداد التقارير المقدمة إلى ممثلي الكيان المخضع للمراجعة والتفتيش، وكذلك إلى السلطات التي طلبت المراجعة في الحالات التي يكون فيها هذا الأخير نتيجة للإحالة من رئيس الوزراء أو وزير حكومي أو رئيس الهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة أو المحافظين. وغالبًا ما تحتوي هذه التقارير على ملاحظات الوكالة حول جودة نظام منع الفساد والكشف عنه الذي تم إعداده داخل الكيانات التي تم إخضاعها للتفتيش والمراجعة، بالإضافة إلى توصيات تهدف إلى تحسين الإجراءات الحالية التي تسير عليها. ولم تتم عمليات تدقيق لأصحاب المصلحة العامين في عام ٢٠١٧؛ وذلك نظرًا للعملية التدريجية في توظيف لجان التفتيش والمراجعة (٢).

---

(١) الشركة شبه العامة هي شركة في القطاع الخاص مدعومة من الحكومة بتفويض عام لتقديم خدمة معينة. ومن الأمثلة على ذلك شركات التلغراف والهاتف وشركات النفط والغاز والمياه والضوء الكهربائي وشركات الري.

(٢) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, (٢) 2017, Op. cit., p. 21.

## المطلب الثاني أعمال التفتيش وإجراءات مكافحة التي تفرضها أحكام القضاء

تقوم الوكالة بمراجعة آليات مكافحة الفساد التي تتم تنفيذًا للتسويات القضائية للمصلحة العامة (CJIPs)، والعقوبات المفروضة تطبيقًا لقواعد النزاهة والشفافية (PPMCs.)<sup>(١)</sup>.

### ١ - التسويات القضائية للمصلحة العامة (CJIPs):

وضعت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٩١ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ ٩ ديسمبر ٢٠١٦ المادتين ٢/١٨٠ و ٢/١/٤١ من قانون الإجراءات الجنائية موضع التنفيذ، والتي قد تنشئ إجراءً جديدًا (The CJIP)<sup>(٢)</sup>.

وقد توصلت الجهود البرلمانية الفرنسية إلى السماح للكيانات القانونية، أن تبرم تسويات قانونية، بغرض عدم اتخاذ الإجراءات الجنائية ضدهم، مقابل دفع الغرامات التي تكون في أغلب الأحيان غرامات كبيرة جدًا<sup>(٣)</sup>، وتقديمها إلى حساب برنامج الالتزام بقواعد مكافحة الفساد تحت إشراف جهاز مكافحة الفساد، وكان قد استلهم المشرع

(١) Article 3 de l'arrêté du 14 mars 2017 relatif à l'organisation de l'Agence française de lutte contre la corruption, Le précité .

(٢) Décret n° 2017-660 du 27 avril 2017 relatif à la convention judiciaire d'intérêt public et au cautionnement judiciaire, JORF n°0101 du 29 avril 2017.

(٣) Pour rappel, cinq entreprises françaises (BNP, Alstom, Total, Alcatel-Lucent et Technip) ont conclu un tel accord avec les autorités américaines et se sont vu infliger de lourdes amendes (772 millions de dollars pour Alstom, par exemple) pour éviter un procès public aux Etats-Unis. États.

الفرنسي هذا الإجراء من نماذج "اتفاق الادعاء المؤجل" (DPA) الأمريكية والبريطانية (١).

وهذه الإجراءات تتشابه مع الاعتراف بارتكاب الجريمة، والذي يثبت به إقرار المخالف بارتكابه المخالفات الموجهة إليه من قبل الوكالة (comparution sur reconnaissance préalable de culpabilité - CRPC) (٢)، ويستجيب CJIP إلى الاهتمام بالسرعة في إنهاء الإجراءات، وهو الأمر الذي تشاركه الوزارة العامة والشخص أو الكيان الخاضع للاستجواب. وفي هذا المجال، فإن طول الإجراءات، التي تتعلق غالبًا بالأفعال المرتكبة في العديد من البلدان، وعدم اليقين بشأن نتائجه، تزعزع استقرار الشركات وصورتها بشكل كبير، ولا سيما بالنسبة لحكومتها، التي تصرف انتباهها باستمرار عن إدارة الأعمال بشكل فعال وكفاء. لهذا السبب "أرادت العديد من الشركات أن تكون قادرة على الاستقرار في أسرع وقت، وقلب هذه الصفحة للمضي قدمًا".

ويجيز التشريع الحالي للمدعي العام أن يبرم اتفاق - سوف يؤدي إلى إيقاف الإجراءات الجنائية - مع الأفراد العاديين (٣) أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة المتهمين بجرائم فساد أو التأثير على العمليات المالية والتجارية أو غسل عائدات بعض جرائم

(١) C.E., section, 17 décembre 1982, req. n°35554, Angelica optique, éd.N.III.p.184. centraix et autres, JCP 1984.

(٢) Articles 495-7 ets. du Code de procédure pénale.

(٣) Dans les conditions de l'article 121-2 du code pénal: exclusion de la responsabilité de l'Etat, de la responsabilité pénale des collectivités locales et de leurs groupements uniquement dans le cadre d'activités susceptibles de faire l'objet de conventions de délégation de service public.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

التهرب الضريبي (١) وكذلك الجرائم ذات الصلة (٢)، بغض النظر عن جنسيتهم أو رأس مالهم أو عدد الموظفين.

وتفرض هذه الاتفاقات واحدًا من الالتزامات التالية على الكيان القانوني:

أ- دفع غرامة "المصلحة العامة"، والتي يكون مقدارها متناسبًا مع الفوائد الناتجة عن المخالفات المرصودة (في حدود ٣٠٪ من متوسط حجم المبيعات السنوي المحسوب على أساس آخر ثلاثة أرقام مبيعات سنوية معروفة في وقت اكتشاف هذه الانتهاكات، والتي قد يكون دفعها إلى وزارة الخزانة على شكل أقساط مرتبة).

ب- تنفيذ برنامج الالتزام الإجمالي لمدة أقصاها ثلاث سنوات، تحت إشراف الوكالة (٣). وفي هذه الحالات، فإن التكاليف التي تتكبدها الوكالة فيما يتعلق بدعوة الخبراء أو الأشخاص المؤهلين أو السلطات لمساعدتها في تنفيذ المسائل القانونية والمالية والضريبية والمحاسبية، فإن الكيان القانوني المخضع للمراجعة والتفتيش يتحمل التكاليف اللازمة لهذه الأعمال، ولكن هذه المبالغ تكون بحد أقصى مذكور في الاتفاقية (٤).

ج- التعويض عن الأضرار الناجمة عن الجريمة لأي ضحايا معروفين.

ومن الجدير بالذكر، أن أمر التحقق من (CJIP) ليس له طبيعة أو آثار الإدانة ولا يحمل إقرارًا بالذنب. كما أن هذا الأمر (CJIP) لا يتم تسجيله أو نشره في السجل

---

(١) Infractions prévues aux articles 1741 et 1743 du code général des impôts.

(٢) Infractions visées à l'article 41-1-2 (I) du Code de procédure pénale.

(٣) Articles 41-1-2(I)(1°) du Code de procédure pénale.

(٤) Articles 41-1-2(I)(2°) du Code de procédure pénale.



الجنائي رقم ١ وهو السجل الذي يشمل قائمة بجميع الإدانات والأحكام الجنائية للمجرم  
(١).

وقد ذكر بعض أعضاء الهيئة التشريعية - تأييداً لهذا النص - إن "الاعتراف بالذنب لا يحول دون الوصول إلى عقود المشتريات الدولية، وخاصة العقود الأمريكية، التي تهدد بإثاء الكيانات القانونية عن الدخول في هذا المسار". ويعتبر هذا الشكل الجديد للتسوية ميزة كبيرة تتمثل في عدم استبعاد الشركات من المشتريات العامة (٢). وبالنسبة للبعض الآخر، فإن الاتفاق حول مسألة جواز قيام سلطات الادعاء (النيابة العامة) بتخيير الكيان المعني بالإجراء بين أمرين: أولهما، خضوعه للعقوبة دون إدانة، بمعنى إعلان (شخص) بأنه مذنب بارتكاب جريمة جنائية بحكم هيئة محلفين أو بقرار من قاض في محكمة قانونية. وثانيهما، هو التزام الشركة بالدخول في برنامج الامتثال لقواعد النزاهة والشفافية، يعد جزءاً من "التحول السياسي والقانوني والاقتصادي الأكثر عالمية من مجتمع تاديبي إلى مجتمع خاضع للتنظيم"؛ نظراً لأن الهدف من مراجعة الامتثال هو دفع المجتمع نحو "طريقة منظمّة وموحدة ومألوفة ومبسطة وأكثر فعالية" (٣).

وتنص الفقرة السادسة من المادة ٢/١/٤١ (II) على أن "ينشر أمر التحقق من الصحة ومبلغ غرامة المصلحة العامة والاتفاق على موقع الوكالة الفرنسية لمكافحة

---

(١) H. & M. MAZEAUD, (1939), *Traité théorique et pratique de la responsabilité civile délictuelle et contractuelle*, tome III, Sirey, p.22.

(٢) Selon le rapporteur du Sénat, "l'entreprise est simplement accusée, car il n'y a aucune preuve de reconnaissance de la commission des infractions, et l'exécution de l'accord élimine l'action publique pour les actes en question" - M.F. Pillet, Rapp. Sénat no. 712, p. 27.

(٣) "La convention judiciaire d'intérêt public : en attendant la transaction pénale", César Ghrenassia and Kévin El Gohari, lawyers, Vigo law office, RLDA, No. 125 April 2017.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

الفساد". وكان أول نشر - لبرنامج (CJIP) - الذي تم كجزء من القضية المرفوعة ضد بنك HSBC الخاص (Suisse) SA (١)، والتي كانت تتطوي على جرائم غسل عائدات الاحتيال الضريبي، على الموقع الإلكتروني للوكالة في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧.

### ٢- مراجعة الوكالة لتنفيذ برنامج مكافحة الفساد المنصوص عليه في (CJIP):

يجب على الوكالة (AFA) - التي تشرف على تنفيذ برنامج مكافحة الفساد المنصوص عليه في (CJIP) - تقديم تقرير إلى المدعي العام، بناءً على طلبه مرة واحدة على الأقل كل عام، بشأن تنفيذ البرنامج (٢)، وتقوم الوكالة بالإبلاغ عن الصعوبات وتقدم تقريراً عنها عند انقضاء المهلة الزمنية للتنفيذ، وذلك كجزء من أعمال التفتيش والمراجعة التي تقوم بها، ويجب على فرق التفتيش بالوكالة التحقق من تطوير نظام مكافحة الفساد الذي وضعه الكيان القانوني وإطلاقه وتشغيله على النحو السليم.

### ٣- عقوبات برنامج الامتثال (PPMCs):

أدرجت المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٩١ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ ٩ ديسمبر ٢٠١٦ مادة جديدة رقم ٢/٣٩/١٣١ في القانون الجنائي، والتي تنص على أنه: "يجوز معاقبة الأشخاص الاعتباريين الذين ثبتت مسؤوليتهم عن الفساد والتأثير على العمليات المالية والتجارية "بعقوبة برنامج الامتثال لقواعد النزاهة" (PPMC) ومطالبتهم بالالتزام بتنفيذ برنامج الامتثال لمكافحة الفساد، لمدة أقصاها خمس سنوات، تحت إشراف الوكالة". والغرض من ذلك، هو جعل فرنسا تتماشى مع النماذج الأجنبية في مكافحة الفساد (٣).

(١) Décret n° 2017-660 du 27 avril 2017 relatif à la convention judiciaire d'intérêt public et au cautionnement judiciaire, a précisé la loi Sapin II concernant ces conventions.

(٢) L'article R. 15-33-60-7 du code de procédure pénale.

(٣) Au cours des débats parlementaires, il a été précisé que «ce système de sanction du programme de conformité doit garantir que les entreprises françaises, en cas de corruption, ne sont pas principalement soumises au droit étranger, par exemple à un« contrôle »qui peut être décidé par les

وتطبق هذه القواعد عند ثبوت مسؤولية الكيان القانوني عن مخالفة قواعد النزاهة، ويحدد القانون الإجراءات اللازمة لتنفيذ برنامج مكافحة الفساد، ومدى توافق هذه الإجراءات مع القواعد المنصوص عليها في المادة ١٧ (II) من القانون رقم ١٦٩١ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ ٩ ديسمبر ٢٠١٦، باستثناء النقطة ٨ المقابلة لـ "نظام الرصد والتقييم الداخلي للتدابير التي تم تنفيذها" (١).

وينطبق (PPMC) على جميع الأشخاص الاعتباريين في القطاعين العام والخاص (٢)، بغض النظر عن حجم أعمالهم وشكلهم القانوني وقطاع نشاطهم، وما إذا كانوا فرنسيين أو أجانب. كما هو الحال بالنسبة لـ (CJIP)، لا يلزم الوفاء بشروط عدد الموظفين ومقدار المبيعات، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٩١ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ ٩ ديسمبر ٢٠١٦، فلا يلزم الوفاء بها لتوقيع العقوبة.

#### ٤ - الرقابة التي تجريها الوكالة على تنفيذ عقوبات مخالفة قواعد النزاهة:

يجب على وكالة (AFA) تقديم تقرير عن تنفيذ العقوبة إلى المدعي العام، بناءً على طلبه مرة واحدة على الأقل كل عام؛ وسيكون على الوكالة أيضًا تقديم تقرير عند انقضاء المهلة الزمنية لتنفيذ العقوبة، وذلك بمجرد ظهور أية صعوبات في إعداد أو تنفيذ برنامج الامتثال (٣). وتوجد بعض الصعوبات في إجراء التفتيش والمراجعة تنفيذًا لبرنامج مكافحة الفساد ومنها (الوصول إلى المستندات، ومراجعة الآليات التي تطبق

---

autorités américaines, mais à la loi de leur nationalité - un objectif que votre commission partage sûrement ".M.F. Pillet, Rapp. Sénat no. 712, p. 27.

Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, (١) 2017, Op. cit., p. 23.

Dans les conditions de l'article 121-2 du Code pénal: exclusion (٢) de la responsabilité de l'Etat, responsabilité pénale des collectivités locales et de leurs groupements uniquement dans le cadre d'activités susceptibles de faire l'objet de conventions de délégation de service public.

L'article 764-44 du code de procédure pénale. (٣)

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

في الموقع، والمقابلات مع الأشخاص الذين تراهم الوكالة ضرورية، وما إلى ذلك)، وأيضًا موضوع الملاحظات التي ترسلها الوكالة إلى الكيان المعني وإلى المدعي العام في وقت واحد (١).

٥- إرشادات (CJIP و PPMC):

طورت الوكالة المبادئ التوجيهية والإجراءات والإرشادات التي أنشأتها (CJIP و PPMC)، بما في ذلك نماذج لمساعدة المدعين العامين في تنفيذها ومراقبتها (٢).

## المبحث الثاني الأنشطة الاستشارية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد

سوف نتناول هذا المبحث من خلال أربعة مطالب على النحو التالي:  
المطلب الأول: دور الوكالة في دعم الكيانات الاقتصادية.  
المطلب الثاني: مساعدة الكيانات العامة على تبني الإطار المرجعي لمكافحة الفساد.

---

(١) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 24.

(٢) في هذا السياق، تم إنشاء استبيان لوضع سقف لتكاليف الخبراء والسلطات التي يمكن أن تطلبها AFA في إطار تنفيذ إجراءات CJIP و PPMC لمراجعة برامج الامتثال.

## المطلب الأول دور الوكالة في دعم الكيانات الاقتصادية

إن الدور الذي تقوم به الوكالة في مكافحة الفساد يعود بالفوائد العديدة سواء على الكيانات الاقتصادية أم في مجال منع الفساد. وعلى ذلك، سوف نتناول هذا المطلب من خلال العناصر التالية:

### ١- الفوائد الاقتصادية :

إن تطبيق برنامج الامتثال لمكافحة الفساد يحقق العديد من المزايا للشركات، تتمثل فيما يلي:  
أ- الفوائد التجارية:

تشترب بعض المجموعات الدولية الرئيسية من مورديها أو شركائها المحتملين أن يتوافقوا مع إرشادات السلوك الخاصة بهم، من أجل القيام بأعمال تجارية معهم. وبالتالي، يمكن أن تعود الفوائد التجارية على الكيانات العامة أو الخاصة التي تظهر التزاماً قوياً بمبادئ مكافحة الفساد. وقد تشمل هذه الفوائد انخفاض تكاليف الشراء، وشروط الدفع المناسبة، وخفض متطلبات العناية الواجبة، الخ.....

### ب- فوائد التمويل:

تركز بنوك الاستثمار الدولية بشكل استراتيجي قوي على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد والأنشطة غير القانونية (١). وعلى هذا النحو، فإن إجراءات تقديم العطاءات للمشاريع التي تمويلها هذه البنوك لا تمنع مقدمي العروض من المشاركين في الفساد

(١) د. محي محمد مسعد، دور الشفافية في مواجهة عولمة الفساد، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، م ١٢، ع ٢٤، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٢٩٥ - ٣٢٧.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

فحسب، بل تتطلب أيضًا من مقدمي العروض أن يكون لديهم برامج امتثال لمكافحة الفساد (١).

كما إن الشركات التي رست عليها العروض الخاصة بمشاريع تمويلها بنوك الاستثمار الدولية تخضع للعقوبات، في حالة ثبوت تورطها في جرائم فساد، ومن الملاحظ أن العقوبة المطبقة من قبل البنك سوف تؤثر على جميع الشركات التابعة للمجموعة - في حالة وجود مجموعة من الشركات الأم والشركات التابعة لها التي تعمل ككيان اقتصادي واحد - حتى لو لم تكن متورطة بشكل مباشر (٢).

وعلاوة على ذلك، فإن الشركات ومجموعات الشركات التي لم تضع برامج الامتثال لمكافحة الفساد تعتبر غير مؤهلة على نحو متزايد لمثل هذه المشاريع، على أساس أنها لا تستوفي "الشروط" التي وضعتها بنوك الاستثمار الدولية (٣).

### ج- فوائد التنظيم الداخلي للشركة:

على مستوى الشركة، يمكن أن تكون الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في برنامج الامتثال لمكافحة الفساد هي محركات الأداء بشكل فعال داخل الشركة. وهذه التدابير لا تمنع المخاطر فحسب، ولكن عملية تعيين المخاطر، من خلال وصف أساليب العمل، يمكن أن تؤدي أيضًا إلى تنظيم وتقليل التكلفة وزيادة الإنتاجية (٤).

(١) Becker, Gary (1968). Crime and Punishment: An Economic Approach. Journal of Political Economy, vol. 76, no. 2 (Mar-Apr), pp. 169-217.

(٢) C.E., section, 25 février 1983, Union des commerçants, artisans et industriels de Parthenay, Rec. p.80 et AJDA 1983, p.300et 330.

(٣) Balisacan, Ryan (2017). The Link Between Corruption and the Global Surge of Populism. The Global Anticorruption Blog, 6 October.

(٤) Loi n°91-3 du 3 janvier 1991 relative à la transparence et à la régularité des procédures de marchés et soumettant la passation de certains contrats à des règles de publicité et de mise en concurrence, J.O du 5 janvier 1991, p.236.

٢- مكافحة الفساد:

أ- ضمان امتثال الشركات الصغيرة والشركات المتوسطة المستوى.

تعد الشركات المتوسطة، التي تعرف بأنها شركات يبلغ حجم مبيعاتها السنوية ما بين ٥٠ مليون يورو و ١.٥ مليار يورو، وعدد العاملين يتراوح بين ٢٥٠ إلى ٥٠٠٠ عامل، من بين فئات متنوعة للغاية، وهذه الشركات تمثل ٣٥ ٪ من الصادرات الفرنسية وتنشط في أنحاء العالم، وتعمل في القطاعات الاستراتيجية أو الأنشطة المتخصصة. لكن يتعرض العديد من هذه الشركات المتوسطة لمخاطر الفساد<sup>(١)</sup>.

وتخضع بعض الشركات المتوسطة المستوى لأحكام المادة ١٧ من قانون ٩ ديسمبر ٢٠١٦، فتكون ملزمة قانوناً بإدخال نظام فعال لمنع الفساد واكتشافه<sup>(٢)</sup>. كما يخضعون لإشراف الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، وتهدف الوكالة إلى توجيه الكيانات الاقتصادية نحو الممارسات التجارية الأخلاقية، من خلال تعزيز وتفعيل سياسة مكافحة الفساد، وزيادة الوعي بفوائد إنشاء برامج الامتثال<sup>(٣)</sup>.

ب- متابعة الوكالة لأهدافها المتمثلة في زيادة الوعي، وتقديم المساعدة للكيانات الاقتصادية، من خلال العديد من الأنشطة الآتية:

- شاركت في ورش العمل حول مكافحة الفساد وإنفاذ قانون ديسمبر ٢٠١٦.

(١) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 30.

(٢) د. محمد حسين عبد العال: الرقابة الإدارية على الجهاز الإداري للدولة بين علم الإدارة والقانون الإداري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس؛ الرقابة الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤.

(٣) وهذا الأمر يختلف باختلاف النطاق الجغرافي والمتعلق بنوع الأنشطة التي تقوم بها الوحدات المختلفة في نظام الإنتاج، ودور هذه الوحدات والعلاقة بينها. فلا ينبغي أن تكون جميع أدوار الوحدات ثابتة عند اتخاذ قرارات بشأن الاستعانة بمصادر خارجية أم لا.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

- أصدرت قرارات حول مشروع المبادئ التوجيهية المقدمة للمراجعة من قبل المنظمات والجمعيات التجارية والاتحادات المهنية.
- أجابت على أسئلة الشركات والشركات الاستشارية.
- اجتمعت الوكالة مع الشركات، بناءً على طلبها، للإجابة على أسئلتهم حول الامتثال لقواعد مكافحة الفساد. وخلال هذه الاجتماعات، قدمت الوكالة مساعدة منهجية لتنفيذ بعض تدابير برنامج الامتثال، وكذلك المشورة القانونية لتوضيح التفاعلات بين قواعد مكافحة الفساد وغيرها من فروع القانون (مثل قانون المشتريات العامة أو قانون حماية البيانات الشخصية أو العمل القانوني).
- تم دعوة الوكالة من قبل حوالي ٢٠ شركة للاستفادة من إمكانيات الوكالة وصلاحياتها، وأنشطتها الداعمة للشركات ولتقديم التوضيحات إلى مسؤولي الامتثال. وتساعد الوكالة كبار المسؤولين عن الامتثال في جهودهم لتنسيق برامج الشركات في مكافحة الفساد<sup>(١)</sup>.

### ج- المدير المسؤول عن تطبيق قواعد مكافحة الفساد:

يضمن كبير مسؤولي الامتثال التزام الشركات بالأحكام الإدارية والتنظيمية والتشريعية الحالية. ويتمثل دوره في تحليل مخاطر عدم الامتثال، وصياغة توصيات للإدارة العليا حول كيفية تغطية هذه المخاطر بشكل أكثر فعالية، وتعزيز ثقافة الامتثال داخل الشركة. وفيما يتعلق بمنع الفساد وكشفه، فإن كبير مسؤولي الامتثال يشرف على

---

(١) GATTEGNO Hervé, (1996), Le service central de prévention de la corruption s'inquiète des risques de fraudes sur les marchés publics, le Monde.



صياغة برنامج الامتثال لمكافحة الفساد، وتطبيقه، وتقييمه وتحديثه، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة في المنظمة، ويجب أن يكون لدى المدير المسؤول صلاحيات مناسبة تمكنه من أداء مهامه بفاعلية داخل المخطط التنظيمي للشركة، إلى جانب الاستقلال التشغيلي والمهارات والموارد الكافية<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني مساعدة الكيانات العامة على تبني الإطار المرجعي لمكافحة الفساد

ينص القانون رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠١٦ الصادر في ٢٠ أبريل ٢٠١٦ بشأن الواجبات والحقوق والالتزامات الأخلاقية لموظفي الخدمة المدنية على ضرورة التزام جميع الموظفين المدنيين بالنزاهة.

ومع ذلك، فإن الكيانات العامة - هي فقط - مازالت في المراحل الأولى من التنفيذ الفعلي للعمليات الداخلية لإدارة مخاطر الفساد. ولكي تمضي هذه العملية إلى الأمام، يمكنها الاستفادة من التقدم المحرز منذ أوائل العقد الأول من القرن العشرين في الرقابة الداخلية والمراجعة والتفتيش ومنع مخاطر الإدارة<sup>(٢)</sup>. ومن أهم التحديات التي تواجه هذه الجهات ما يلي:

### ١ - التحديات التي تواجه الإدارات الحكومية:

(١) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 31.

(٢) Della Porta, Donatella, and Alberto Vannucci (2005). Corruption as a Normative System. International Conference on Corruption Control in Political Life and the Quality of Democracy: A Comparative Perspective Europe - Latin America.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

منذ عام ٢٠١١، طُلب من جميع الوزارات إدخال "أنظمة الرقابة الداخلية والمراجعة لمنع وإدارة المخاطر، وتكييفها مع واجبات الإدارات وهيكلها، بهدف السيطرة على المخاطر المتعلقة بإدارة السياسات العامة داخل نطاق هذه الإدارات" (١).

ومن الجدير بالذكر، أنه غالبًا ما تكون إدارات المحاسبة والميزانية الوزارية على دراية بعملية الرقابة الداخلية. ومع ذلك، تكون هذه العملية غير متطورة خارج هذه الوظائف. وتقع عمليات الرقابة الداخلية على عاتق مختلف هيئات التفتيش الوزارية (٢).

### ٢- التحديات الرئيسية لأنظمة مكافحة الفساد في الإدارات الحكومية هي:

أ- تمكين الكيانات العامة من اعتماد الإطار المرجعي لمكافحة الفساد، ويكون ذلك على سبيل المثال من خلال توسيع الرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، لتشمل جميع العمليات داخل هذه الجهات.

ب- إخضاع دوائر الحكومة المركزية، وكذلك الشبكات المحلية، وكيانات القطاع العام تحت سلطتها (بما في ذلك بعض (EPICs) التي يخضعها حجمها لأحكام المادة ١٧ من قانون سابين الثاني)، وقد كان تركيز الإدارات الوزارية في عام ٢٠١٧ على تقديم مستشارين للامتثال في ١ يناير ٢٠١٨ (٣).

(١) Article 1 du décret n° 2011-775 du 28 juin 2011 relatif à l'audit interne dans l'administration, JORF n°0150 du 30 juin 2011.

(٢) للمزيد انظر د. منى رمضان محمد: الإدارة العامة والفساد الإداري، الواقع والمأمول، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية - كلية الحقوق، العدد ٢، ٢٠١٧، ص ١٣٥٨ - ١٥٨٩.

(٣) Décret n° 2017-519 du 10 avril 2017 relatif au référent déontologue dans la fonction publique, JORF n°0087 du 12 avril 2017..

وكان جزءاً من النشاط الاستشاري للوكالة خلال عام ٢٠١٧ للهيئات العامة، يتمثل في الاجتماع معهم لعرض الوكالة لأنشطتها الاستشارية ومراجعة الحسابات، بالإضافة إلى الإطار المرجعي لمكافحة الفساد الذي تروج له (١).

وقد أوضح أعضاء الوكالة لنظرائهم في الوزارات، الطرق والمراحل اللازمة لوضع برنامج لمكافحة الفساد على مستواهم الوزاري. كما قامت الوكالة بتزويدهم بالدعم المنهجي (٢).

ج- بالإضافة إلى ذلك، بدأت الجهود التعاونية مع الإدارات والكيانات المشتركة بين الوزارات بما في ذلك:

- المديرية العامة للإدارة والخدمة المدنية (DGAFP)، لتدريب موظفي الخدمة المدنية العاملين في الحكومة المركزية (٢٣٩٨٠٠٠ موظف مدني) (٣).

- مديرية المشتريات العامة (DAE) للمحاولات التي تستهدف تدريب موظفي المشتريات العامة.

---

(١) Consulter les nouvelles recommandations de l'Agence française anticorruption, publiées au JORF numéro 0010 du 12 janvier 2021, Ces nouvelles recommandations annulent et remplacent celles publiées en 2017 (avis JORF n°0298 du 22 décembre 2017).

(٢) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 32.

(٣) Direction générale de l'administration et de la fonction publique (La direction générale de l'administration et de la fonction publique), Rapport annuel sur la fonction publique - Chiffres clés 2017.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

- (DINSIC) الإدارة المشتركة بين الوزارات للتكنولوجيا الرقمية ونظام المعلومات والاتصالات الحكومية، لتعزيز وترويج البيانات العامة المتاحة (١).

- (CHAI) لجنة تنسيق التدقيق والمراجعة الداخلية (٢).

وقد تم إدراج الإجراءات المحددة خلال هذه الاجتماعات مع الوزارات في الخطة الوطنية المتعددة السنوات لمكافحة الفساد، والتي صدرت في عام ٢٠١٨. كما تم إدراج قطاع المستشفيات في الأنشطة الاستشارية للوكالة. ويشمل هذا القطاع: ٣٠٠٠ مؤسسة رعاية صحية تابعة للقطاع العام، وأكثر من مليون موظف في القطاع العام بالمستشفيات (يبلغ عدد موظفيها ١١٦١٠٠٠٦٩) (٣).

٣- إدارة مخاطر الفساد في القطاع العام المحلي:

---

(١) Les atteintes à la probité prolifèrent à travers des actions isolées qui sont cachées par nécessité. En ouvrant le plus largement possible leurs bases de données, les administrations publiques se protègent de ce risque., Et Au niveau interministériel, le comité d'harmonisation de l'audit interne réunit les directeurs de l'audit interne de chaque ministère (article 2 de l'arrêté du 28 juin 2011). Sa mission est notamment d'harmoniser la méthodologie de travail des différents ministères en matière d'audit interne.

(٢) Direction générale de l'administration et de la fonction publique (DGAFP), Rapport annuel sur la fonction publique - Chiffres clés 2017 et Ministère de l'intérieur - Direction générale des collectivités locales - Les collectivités locales en chiffres 2017. Voir les recommandations de l'AFA.

(٣) Rapport annuel sur la fonction publique, Le précité.

يتألف القطاع العام المحلي الفرنسي من أكثر من ٥٠٠٠٠٠ سلطة محلية أو مؤسسات ذات صلة، معظمها من المدن الصغيرة أو المتوسطة الحجم (فقط ٤٢ مدينة فرنسية يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠٠٠ أو أكثر) (١).

بالإضافة إلى ذلك، السلطات المحلية المسؤولة عن ٧٠٪ من الاستثمارات العامة الغير ممولة من الدولة. نظرًا لحجم المشتريات العامة التي تمثلها، فضلاً عن مسؤولياتها الواسعة، واعتبار الحكومة المحلية هي صاحبة مصلحة مهمة في صنع القرار العام. وبالتالي، تركز إحدى جوانب استراتيجية الوكالة لمكافحة الفساد على السلطات المحلية. والهدف من ذلك هو زيادة الوعي بالإطار المرجعي الفرنسي لمكافحة الفساد ومساعدة السلطات المحلية، "بغض النظر عن حجمها"، وإمكانية تحقيق مسؤوليتها الكاملة عن الإطار الكامل لهذه القواعد. فإنه يجب نشر هذه الاستراتيجية بطرق مختلفة اعتمادًا على الموارد البشرية والمادية المتاحة للحكومة المحلية، بهدف إدارة مخاطر الفساد ذات القدرة بغض النظر عن حجم السلطة المحلية (٢).

وفيما يتعلق بالسلطات المحلية واسعة النطاق، فقد أنشأ البعض إدارات للمراجعة الداخلية للحسابات، على الرغم من أنها ليست ملزمة قانونيًا بالقيام بذلك. وتُظهر الأبحاث الأخيرة التي أجراها مؤتمر المفتشين الإقليميين والمراجعين (CIAT)، أنه بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، تم تطوير وظائف التدقيق الداخلي حسب المناطق والإدارات والمدن الكبيرة. فعلى سبيل المثال، نجد أن كل المناطق الرئيسية في فرنسا تقريبًا لها وظائف التدقيق الداخلي. وينبغي على السلطات المحلية التي يتوافر لديها الموارد البشرية والمادية أن تسعى إلى تطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بسياسة مكافحة الفساد (٣).

(١) Ministère de l'intérieur - Direction générale des collectivités locales - Les collectivités locales en chiffres 2017.

(٢) les recommandations de l'AFA.

(٣) Ce rapport a été présenté lors de la réunion nationale du CIAT le 24 novembre 2017. Il a couvert 131 grandes collectivités locales.

## ٥ - جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

أما بالنسبة للسلطات المحلية ذات الموارد البشرية أو المالية المحدودة، لا يمكن أن تعتمد إدارة مخاطر الفساد دائماً على الرقابة الداخلية أو على الخطط الاستراتيجية الداخلية. غير أنه من الممكن أن يكون جميع الموارد على مستوى الحكومة المحلية أفضل طريقة لإحداث أفضل النتائج في مجال مكافحة الفساد. ومن المرجح أيضاً أن تتحسن شفافية قرارات الحكومة المحلية في السنوات المقبلة من خلال تعميم البيانات المفتوحة الممكنة بموجب قانون الجمهورية الرقمية. ونجد أن بعض الدول، مثل الولايات المتحدة، تنشر بالفعل مقارنات حول نزاهة الحكومة المحلية؛ وتعتبر هذه الإجراءات بمثابة نموذج للتطورات المستقبلية في فرنسا والدول التي تسعى لمكافحة الفساد بصفة عامة (١).

وقد نشرت الوكالة مخططاً للتقييم الذاتي على موقعها الإلكتروني؛ من أجل مساعدة السلطات المحلية في تقييم مخاطر الفساد، وفي تركيز جهودها لمكافحة الفساد، غير أن هذا المخطط مجهول تماماً (٢).

وتهدف الوكالة إلى تطوير علاقات عمل أكثر شمولاً مع هذه المجموعات من أجل تقديم مواد التوعية والتدريب المصممة خصيصاً للحكومة المحلية. فقد تم عقد مناقشة أكاديمية بعنوان "الشفافية في الحياة العامة: ما هي التحديات؟" في المؤتمر السنوي لرابطة المسؤولين الإقليميين في فرنسا (AATF) بباريس في تاريخ ٣ يوليو ٢٠١٧ (٣).

## ٤ - الاتحادات الرياضية ومؤسسات المصلحة العامة وغير الربحية:

(١) Banerjee, Abhijit V., and Rohini Pande (2007). Parochial Politics: Ethnic Preferences and Politician Corruption. CID Working Paper Series. Harvard University, John F. Kennedy School of Government.

(٢) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 34.

(٣) Les administrateurs régionaux gèrent les services des grandes collectivités territoriales en France (soit plus de 40000 habitants).

يوجد في فرنسا ما يقرب من ١٩٠٠ منظمة غير ربحية و ٦٥٠ مؤسسة لها "مصلحة عامة" (١). ولقد طور هذا القطاع بعض العلامات مثل ( Label Don en confiance / Comité de la charte و IDEAS ) والتي تشهد على تصميم أصحاب المصلحة على التنظيم الذاتي، وطمأنة الجهات المانحة من خلال تشجيع الإدارة على الشفافية والبحث عن الكفاءة والنزاهة، ويمكن الاعتماد على أفضل الممارسات المدرجة في هذه الأساليب واعتبارها أساساً لصياغة برامج فعالة لمكافحة الفساد (٢).

كما يوجد بفرنسا عدد ١١٤ اتحاداً رياضياً، وهي مجهزة لممارسة لعبة واحدة أو أكثر من الألعاب الرياضية، ومتنوعة للغاية في إعدادها (بما في ذلك الاتحادات الرياضية الفردية والمتعددة الرياضات، والأندية المجتمعية). ويعملون على تحقيق "المصلحة العامة". ويكون وزير الرياضة مسؤول عن الإشراف على هذه الاتحادات الرياضية. ويكون لهذه الاتحادات خدمة تحويل عام - وفي هذه الحالة، يكون لديهم ترخيص خاص بهذه الخدمة. ويتمتع ستة وسبعون اتحاداً بالتفويض للخدمة العامة. كما إن الحكومة المركزية لديها صلاحيات كبيرة لوضع معايير لهذه الاتحادات؛ لأنها توفر لهم الموارد المالية والبشرية التي يحتاجون إليها لأداء واجباتهم (٣).

Ministère de l'Intérieur; données sur data.gouv.fr.

(١)

Loi n° 95-127 du 8 février 1995 relative aux marchés publics et délégations de services publics modifiant l'article 432-14 du code pénal, J.O 9 février 1995, p.2186.

(٢)

Government Audit Office - Rapport public annuel 2018: L'Etat et le mouvement sportif - Février 2018.

(٣)

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

وتتطور قواعد الحكم الرشيد داخل الاتحادات الرياضية، لكنها لا تغطي مخاطر الفساد بالكامل<sup>(١)</sup>. فهي تركز على بعض القواعد بشكل أساسي ومن أهمها ما يلي:

- منع التلاعب في المباريات.

- منع المنشطات.

وبينما يتمتع قطاع الرياضة باستقلالية واسعة، فإن سلطات الحكومة المركزية لا تستخدم سلطاتها من أجل تشجيع الهيئات الرياضية على تبني ممارسات أفضل للحكومة، وذلك كما هو موضح في تقرير صدر مؤخراً عن مكتب التدقيق الحكومي<sup>(٢)</sup>. وتأسيساً على ذلك، تقوم اللجنة الوطنية الأولمبية والرياضية الفرنسية (CNOSF) بأنشطة المصالح المشتركة نيابة عن الهيئات الرياضية<sup>(٣)</sup>. وفي ١٣ نوفمبر ٢٠١٧، شاركت الوكالة في دورة تدريبية لـ CNSOF حول النزاهة في المجال الرياضي. وتألف الحضور من المهتمين بمسائل النزاهة الرياضية في الاتحادات الرياضية أو البطولات الرياضية الاحترافية. وقد ركز التدريب على المراهات الرياضية، والمنشطات والجرائم الجنائية<sup>(٤)</sup>.

وفيما يتعلق بمنع الفساد في عالم الرياضة، توصي الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد بأنه ينبغي أن تكون الألعاب الأولمبية الصيفية وأولمبياد المعاقين القادمة في

---

DEGROVE VALDEYRON Nathalie, « le principe de l'égalité de<sup>(١)</sup> traitement des soumissionnaires et ses applications par la cour de justice des communautés européennes », revue Marchés publics, n°2/1996, p.25-30.

Government Audit Office - Rapport public annuel 2018: L'Etat<sup>(٢)</sup> et le mouvement sportif - Février 2018, Le précité.

POUYAUD Dominique, « concurrence, transparence et<sup>(٣)</sup> libre administration », RFD adm.1993, septembre-octobre, p.903-920.

د. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١؛ جرائم الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١.



باريس في عام ٢٠٢٤ حافزًا للاتحادات الرياضية وجميع أصحاب المصلحة الرياضيين الآخرين، لإدخال أنظمة سليمة لمكافحة الفساد<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثالث الأنشطة الدولية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد

تساهم الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد بموجب أحكام المادة ٢ من الأمر المؤرخ ١٤ مارس ٢٠١٧ المتعلق بتنظيم عملها، ضمن مجالات اختصاصها، في "تحديد موقف الهيئات الحكومية الفرنسية ذات الصلة داخل المنظمات الدولية". علاوة على ذلك، "تقترح وتنفذ أنشطة التعاون أو الدعم أو المساعدة التقنية التي تستهدف السلطات الأجنبية"<sup>(٢)</sup>.

ويوجد في الوكالة أنشطة دولية<sup>(٣)</sup> ذات طبيعة ثنائية (تعمل مباشرة مع النظراء الأجانب) وذوي الطبيعة متعددة الأطراف (داخل منتديات المنظمات والمفاوضات الدولية).

وبناء على ذلك، سوف ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، على النحو التالي:  
المطلب الأول: الأنشطة الدولية الثنائية.

(١) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 37.

(٢) للمزيد انظر أ. محمد صادق إسماعيل، د. عبدالعال الديري، جرائم الفساد بين آليات مكافحة الوطنية والدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

(٣) L'article 2 de l'arrêté du 14 mars 2017 dispose que le directeur adjoint de la Division du conseil, de l'analyse stratégique et des affaires internationales «dispose d'un expert-conseil chargé de coordonner les activités internationales de l'Agence».

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

المطلب الثاني: الأنشطة الدولية متعددة الأطراف.  
وسوف نتناول هذه المطالب على التفصيل التالي.

### المطلب الأول الأنشطة الدولية الثنائية

تعتمد الأنشطة الثنائية للاتحاد على ثلاث أولويات: إتاحة الخبرة للإدارات الأجنبية، والتفاوض على شراكات التعاون الاستراتيجي، وتحسين التنسيق الدولي، ونوضح ذلك على التفصيل التالي:

#### ١- التعاون التقني:

استقبلت الوكالة منذ إطلاق عملياتها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ٢١ وفدًا ومسؤولًا أجنبيًا في مقرها، بناءً على طلبهم، للقيام بزيارات دراسية خاصة. وتستمر هذه الزيارات بين نصف يوم وعدة أيام. في معظم الحالات، ويتم تنظيمها في سياق إصلاحات مستمرة لأنظمة مكافحة الفساد في هذه البلدان. وتعتبر هذه الزيارات فرصة ممتازة لمناقشة أفضل الممارسات والتجارب الفعلية مع خبراء الوكالة. وتتم مناقشة التحديات التشريعية أو الاستراتيجية أو التشغيلية اعتمادًا على احتياجات وتوقعات الوفود، ويكون في نهج مقارنة يفيد كلا الطرفين (١).

#### ٢- الشراكات الاستراتيجية:

تتعاون الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد مع نظيراتها الأجنبية من أجل مكافحة الفساد عبر الحدود، وذلك تمشيًا مع أعلى المعايير الدولية لوكالات مكافحة الفساد،

(١) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 44.

على النحو المنصوص عليه في بيان جاكارتا المعتمد دوليًا في ٢٦-٢٧ نوفمبر ٢٠١٢. بالإضافة إلى الانضمام إلى الشبكة الأوروبية لوكالات وهيئات مكافحة الفساد (EPAC EAC) (١) في ١٧/١١/٢٠١٧، فقد قامت الوكالة بتطوير والحفاظ على شراكات تشغيلية واستراتيجية وثيقة مع العديد من النظراء الأجانب (٢).

وقد توجه وفد من الوكالة برئاسة مديرها إلى روما في ٢٥-٢٦ أكتوبر ٢٠١٧ بهدف اللقاء برئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (ANAC) (The Italian National Anti-Corruption Authority)، وفريقه. وكانت هذه الرحلة فرصة للوكالة لاكتساب المزيد من المعرفة حول أدوات الامتثال والتدقيق المتاحة لرصد عمليات تقديم العطاءات العامة (٣)، ومناقشة الشراكات المؤسسية الخاصة بـ (ANAC) بحيوية وتعمق، بما في ذلك مع المدعين العامين على الصعيدين المحلي والوطني. وقد وضعت هذه الرحلة أيضًا الأساس لتعاون أوثق بموجب الشروط الرسمية لمذكرة التفاهم التي تم تقييمها من قبل الوكالتين (٤).

#### الوكالة التونسية لمكافحة الفساد (INLUCC):

تم إنشاء الوكالة التونسية (INLUCC) بموجب المرسوم بقانون ١٢٠ لسنة ٢٠١١ المؤرخ ١٤ نوفمبر ٢٠١١، وحلت محل اللجنة الوطنية للتحقيق في الفساد والاختلاس. وتلعب (INLUCC) دورًا عامًا في مكافحة الفساد. وعلى ذلك، فإنها تعرض مقترحات سياسة مكافحة الفساد، وتضع مبادئ توجيهية عامة، وتعطي رأيها بشأن

(١) Partenaires européens contre la corruption (EPAC); Réseau européen de points de contact contre la corruption (EACN).

(٢) CHOPIN Frédérique, « L'adaptation de la lutte contre la corruption en droit français à l'espace économique européen et international », revue pénitentiaire et de droit pénal, 2002/1, pp. 55-67.

(٣) Dans le prolongement de la visite du président de l'ANAC au SCPC le 19 novembre 2015.

(٤) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 45 et. Seq..

## ٥ - جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

مشروع التشريعات أو اللوائح المتعلقة بمكافحة الفساد، وتجمع البيانات المتعلقة بالفساد، وتعزز ثقافة مكافحة الفساد. ويسهل مشروع الاتفاقية المبرم بين (AFA) و (INLUCC) تبادل المعلومات والخبرات في الوفاء بواجباتهما على النحو المحدد في القواعد الوطنية المعنية<sup>(١)</sup>.

وبموجب شروط هذا الاتفاق، وافقت الوكالتين (AFA) و (INLUCC) على تبادل جميع المعلومات ذات الصلة. ويمكنهم تقديم المساعدة المتبادلة، لا سيما لتنفيذ أهدافهم أو التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأخيراً، ينص الاتفاق على المساعدة الفنية، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات المهنية من أجل مساعدة كلتا الوكالتين على أداء واجباتهما وتعزيز تعاونهما المتبادل. وقد يستلزم هذا التعاون موارد تقنية، وطرق معالجة وتحليل البيانات، وأجهزة تكنولوجيا المعلومات أو المعرفة، والمعرفة القانونية أو الممارسات التشغيلية<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - التنسيق الدولي:

في سياق دولي يتسم بارتفاع التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد التي لها تأثير خارج الحدود الإقليمية، يجب رفع قواعد مكافحة الفساد الفرنسية إلى أعلى المعايير الدولية - خاصة فيما يتعلق بالولايات المتحدة<sup>(٣)</sup>، والمملكة المتحدة<sup>(٤)</sup> - من أجل

---

(١) CHOPIN Frédérique, « Rapport français sur la corruption et les délits apparentés dans les transactions commerciales internationales », colloque AIDP, Tokyo, 2002, RIDP 2003.

(٢) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 46.

(٣) Foreign Corrupt Practices Act (FCPA, 1977) et International Anti-Bribery Act (IABA, 1998).

(٤) L' UK Bribery Act 2010 (« UKBA »).

حماية القدرة التنافسية لـ الشركات الفرنسية. وهذه واحدة من أولويات الأنشطة الدولية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد<sup>(١)</sup>.

وتعد الاتفاقات والصفقات الموقعة في البلدان الأجنبية - بما في ذلك اتفاقيات الادعاء المؤجل (DPAS)، واتفاقات عدم الملاحقة أوالمقاضاة (NPAS) في الولايات المتحدة - نقطة محورية محددة للأنشطة الدولية للوكالة (AFA). وتعلق هذه الاتفاقات فعلياً أو توقف الإجراءات الجنائية في مقابل دفع غرامة، وتعهد بمراقبتها من قبل طرف ثالث (عموماً مكتب محاماة) خلال فترة زمنية محددة. ويجب أن تخضع هذه الاتفاقات لمراجعة دقيقة فيما يتعلق بأحكام القانون ٦٧٨-٦٨ المؤرخ ٢٦ يوليو ١٩٦٨، بصيغته المعدلة بموجب القانون ٥٣٨-٨٠ المؤرخ ١٤ يوليو ١٩٨٠، والمعروفة باسم "قانون الحظر". ويحظر هذا القانون إيصال أية معلومات اقتصادية حساسة إلى أي سلطة أجنبية، بما في ذلك أثناء مراقبة طرف ثالث كجزء من اتفاق (DPAS) أو (NPAS)<sup>(٢)</sup>.

وعلى وجه الخصوص، ذهب فريق إدارة الوكالة (AFA) إلى مدينة نيويورك وواشنطن العاصمة، يومي ٨ و ٩ نوفمبر ٢٠١٧ للاحتفال بالذكرى الأربعين لاتفاقية (FCPA)، وهناك، التقوا بكبار المسؤولين من قسم الاحتيال في وزارة العدل وممثلي لجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC). واستمرت هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى باتصالات متكررة من جانب الخدمات التقنية، لا سيما خلال الجلسات العامة للفريق العامل المعني بالرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس.

(١) Conformément aux intentions des auteurs de la loi Sapin II. Voir l'étude d'impact réalisée avant la loi sur la transparence, la lutte contre la corruption et la modernisation économique (NOR: FCPM1605542L), 30 mars 2016.

(٢) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 47.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

وتم بناء علاقات وثيقة مع شركاء أجنب آخرين، مثل المملكة المتحدة. فقد سافر مدير الوكالة الفرنسية إلى المملكة المتحدة يومي ٢١ و ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧ للمشاركة في ندوة عمل حضرها مدير مكتب الاحتيال الخطير (SFO)، والمسؤول عن التحقيقات في قضايا الفساد والمقاواة في المملكة المتحدة (١).

### المطلب الثاني الأنشطة الدولية متعددة الأطراف

بالتوازي مع أنشطتها الثنائية، تشارك الوكالة مباشرة في أعمال ومننديات المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد، حيث تمثل الوكالة الدولة الفرنسية إلى جانب وزارة الشؤون الخارجية (the Ministry for Europe and Foreign Affairs) والأمانة العامة للشؤون الأوروبية Le Secrétariat général des affaires européennes (SGAE)، ونوضح جانب من هذه الأنشطة فيما يلي:

#### ١- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

يمثل الفساد تهديدًا لسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان. كما إنه يقوض الحكم الرشيد والإنصاف والعدالة الاجتماعية، ويشوه المنافسة ويعرقل التنمية الاقتصادية ويعيق النمو فيما يتعلق بالأعمال التجارية الدولية، ويتداخل الفساد مع السوق ويزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، ويمنع الاقتصاد السليم من التبلور.

ويعتبر هذا هو السبب في أن الغالبية العظمى من المصدرين والمستثمرين العالميين الرئيسيين قد قاموا بالتوقيع على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

Ibid., p.  
48.

(١)

لعام ١٩٩٧ بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.

وتعد اتفاقية مكافحة الفساد - التي تم توقيعها تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (١) - هي صك دولي ملزم قانوناً يحظر رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.

وقد التزم جميع الموقعين على هذه الاتفاقية بجعل الرشوة جريمة جنائية. كما وافقوا على فتح التحقيقات، وإذا لزم الأمر، لمقاضاة أي شخص يقدم أو يعد أو يدفع رشوة لموظف أجنبي، وتصدر العقوبة المناسبة لأولئك المذنبين بالفساد. علاوة على ذلك، يجب عليهم عدم السماح بالتخفيضات الضريبية لأي من هذه الرشاوى.

وبناءً على هذه الاتفاقية، يمكن مقاضاة الأفراد والكيانات القانونية حتى عندما يتم التسامح مع أفعالهم في بلد المسؤول الأجنبي المعني.

ويكمن الأساس لفعالية هذا المخطط في نظام مراقبة النظراء، والذي تصفه منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية بأنه "القاعدة الذهبية" لمكافحة الفساد. تضمن مراقبة النظراء تطبيق الاتفاقية والتوصيات ذات الصلة بشكل صحيح. ويقوم بتنفيذها مجموعة العمل المعنية بالرشوة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، حيث يتم تمثيل فرنسا من قبل (AFA و DG Trésor و SGAE). ويجتمع فريق العمل هذا، الذي يضم ممثلين عن الدول الموقعة على الاتفاقية، أربع مرات في السنة بباريس، وينشر جميع تقارير المراقبة الخاصة به على الإنترنت.

(١) تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي يقع مقرها الرئيسي في باريس، ٣٩ دولة عضو تمثل ٨٠٪ من التجارة والاستثمار العالميين. وتضم الدول الأعضاء فيها الولايات المتحدة والبرازيل والهند والصين.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

وبصرف النظر عن المراقبة المستمرة لإنفاذ الاتفاقية من قبل جميع الموقعين، فإن أولوية الوكالة الفرنسية لعملها مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي إعداد تقييم المرحلة الرابعة القادمة لفرنسا، والذي تم تفعيله في ٢٠١٩-٢٠٢٠. (١). ومن أجل تعزيز شراكتهم المؤسسية، التقى كبار المسؤولين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل متكرر مع المديرين التنفيذيين والفرق التابعة للوكالة الفرنسية. وعلى سبيل المثال، تم عقد اجتماع في مقر الوكالة الفرنسية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٧ مع الوزيرين المسؤولين عن الوكالة، وجابرييلا راموس (Gabriela Ramos)، رئيس أركان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وشيريا من ذات المنظمة (٢). وقد دعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خبراء الوكالة للمشاركة في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الفنية، لا سيما كجزء من الذكرى العشرين لتوقيع اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.

### ٢- مجموعة دول مجلس أوروبا لمكافحة الفساد (GRECO):

يلعب مجلس أوروبا دورًا محوريًا في الجهود الدولية لمكافحة الفساد، حيث يقوض الفساد القيم الأساسية التي يدعو المجلس إلى التمسك بها. وقد صاغ مجلس أوروبا العديد من الصكوك القانونية التي تعزز قدرة الحكومات على التصدي للفساد على الصعيدين المحلي والدولي. ومنها اتفاقية القانون الجنائي

---

(١) La procédure d'évaluation de l'OCDE comprend plusieurs phases d'intensité croissante. Chaque phase aboutit à un rapport d'évaluation avec des recommandations sur les points à corriger ou à améliorer dans chaque pays examiné, ainsi qu'à des rapports de suivi sur ces recommandations. L'évaluation la plus récente pour la France était la phase 3 en octobre 2012.

(٢) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 49.



بشأن الفساد (STE 173)، واتفاقية القانون المدني بشأن الفساد (STE 174). وتشكيل مجموعة الدول المناهضة للفساد (GRECO) المكلفة بضمان التمسك بهذه المعايير. وتضم مجموعة GRECO حاليًا ٤٩ دولة عضو، بما في ذلك الدول غير الأوروبية. والهدف منها تحسين قدرة أعضائها على مكافحة الفساد، من خلال التأكد من امتثالهم لمعايير مجلس أوروبا لمكافحة الفساد. ولتحقيق هذا الهدف، فإنها تستخدم عملية تقييم ديناميكية ونهج قائم على النظراء. وتتعقد مجموعة (GRECO) أربع جلسات عامة في السنة. ويمثل فرنسا الوكالة (AFA)، إلى جانب وزارة الشؤون الخارجية (the Ministry for Europe and Foreign Affairs). وتساهم الوكالة (AFA) بنشاط في عملية تقييم النظراء التي تقودها (GRECO).

وتم إجراء هذا التقييم من (GRECO لفرنسا في نهاية عام ٢٠١٨). وكان هذا التقييم هو الدورة الخامسة التي تهدف إلى منع الفساد وتعزيز النزاهة في الحكومة المركزية (على أعلى المستويات) وفي وكالات إنفاذ القانون. وكان هذا أحد الأهداف الاستراتيجية للأنشطة الدولية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.

### ٣- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

اشتركت فرنسا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمعروفة باسم اتفاقية ميريدا، إلى جانب ١٨٢ دولة ومنظمات دولية أخرى. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاتفاق العالمي الملزم قانونًا في القرار ٤/٥٨ في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣. وقد دخل حيز التنفيذ في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥.

وتتطلب اتفاقية Merida بشكل خاص تجريم كل أنواع الفساد الإيجابي والسلبي الذي يشمل الموظفين العموميين المحليين أو الأجانب، وأية انحرافات أو إعاقة للعدالة من قبل الموظفين العموميين.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

علاوة على ذلك، تعتبر هذه الاتفاقية أداة شاملة؛ لأنها تتناول كل جانب من جوانب مكافحة الفساد، بما في ذلك الوقاية من الفساد، والتحقيقات والملاحقات الجنائية، وأساليب التعاون الدولي، ومسألة استرداد الأصول المنهوبة.

وفي عام ٢٠١٧، ساهمت الوكالة - كجزء من الوفد الفرنسي - بفعالية في أعمال مكافحة الفساد خلال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية ميريدا. ويعد هذا المؤتمر الذي يعقد كل عامين أحد أكبر المننديات العالمية لمكافحة الفساد. ويعتبر بمثابة فرصة للإبلاغ عن التقدم المحرز في التصديق على اتفاقية ميريدا وتنفيذها وتبادل الخبرات. وكانت الوكالة جزءاً من الوفد الفرنسي في الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف، التي عقدت في فيينا من ٦ إلى ١٠ نوفمبر ٢٠١٧. وفي هذا الحدث، قدمت الوكالة صلاحياتها وأنشطتها، ووصفت كيف يساهم نظام مكافحة الفساد الفرنسي في مبادئ الاتفاقية.

وبالتوازي مع هذه الأنشطة، تقوم الوكالة بالتعاون مع وزارة الخارجية الفرنسية بالضغط من أجل التوصل إلى قرار دولي ملزم لجميع الأطراف الموقعة على اتفاقية ميريدا بمواصلة وتعزيز جهودها لمنع الفساد واكتشافه. وتم تبني هذا القرار بالإجماع من قبل جميع الدول الأطراف - وهو أول قرار يحظى بدعم جماعي في عدة سنوات.<sup>(١)</sup>

ويؤكد القرار رقم ٥/٧ على الموارد القانونية والمادية والبشرية التي يجب توفيرها لوكالات مكافحة الفساد حتى تتمكن من أداء واجباتها بفعالية، وكذلك شروط التعاون الفعال والمفيد مع القطاع الخاص لمنع الفساد، وفقاً للامتثال مع الالتزامات الدولية للدول الأطراف بموجب اتفاقية ميريدا.

(١) Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption, 2017, Op. cit., p. 50- 51.

بالإضافة إلى ذلك، واستمرارًا لأنشطة الخدمة المركزية لمنع الفساد (SCPC)، لا تزال الوكالة في الخطوط الأمامية التي تمثل فرنسا في الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي عقد جلسته العامة الثامنة من ٢١ إلى ٢٣ أغسطس ٢٠١٧ بمقر المكتب في فيينا<sup>(١)</sup>.

وتساهم الوكالة - تحت قيادة وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية - في عملية استعراض تنفيذ اتفاقية ميريدا كجزء من "آلية المراجعة" الحكومية الدولية القائمة منذ عام ٢٠٠٩. وتهدف هذه الآلية إلى التأكد من أن الدول الأطراف تنفذ اتفاقية ميريدا بشكل صحيح. وأيضًا شاركت الوكالة منذ ديسمبر ٢٠١٧، في دورة المراجعة الثانية، والتي تغطي الفصل ٢ (التدابير الوقائية) والفصل ٥ (استرداد الأصول)<sup>(٢)</sup> واستمرت في عام ٢٠١٨.

#### ٤ - منتديات التعاون الدولي الأخرى:

تساعد الوكالة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات ومقاييس مكافحة الفساد داخل هيئات التعاون الحكومية الدولية الرئيسية. وتلتزم أيضًا بفهم أفضل للفساد وتقييمه، استنادًا إلى القياس العلمي لهذه الظاهرة للسماح بإجراء مقارنات أكثر تفصيلاً عبر

---

(١) تم إنشاء هذه المجموعة بموجب القرار ٣.٢ (الصكوك الدولية لمكافحة الفساد: مفوضية الاتحاد الأفريقي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهدفها هو مساعدة الدول الأطراف على تطوير وجمع المعرفة في مجال منع الفساد؛ وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الدول؛ وتسهيل جمع ونشر أفضل الممارسات والترويج لها دوليًا؛ وتشجيع التعاون بين جميع الأطراف.

(٢) إن استرداد الأصول، الذي يُطلق عليه أيضًا استرداد الاستثمار أو استرداد الموارد، هو عملية تعظيم قيمة الأصول غير المستخدمة أو المنتهية الصلاحية من خلال إعادة الاستخدام أو التصفية الفعالة.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

البلدان وفترات زمنية. فقد عقدت الوكالة اجتماعًا خاصًا بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧ في روما، تحت رئاسة إيطاليا لمجموعة السبعة، وهذا يؤكد أن المعرفة المتعمقة بالفساد ضرورية لتحقيق أهداف الوكالة، لا سيما تطوير وتفعيل استراتيجية وطنية متعددة السنوات. وساهمت الوكالة أيضًا في أنشطة مجموعة العمل لمكافحة الفساد في مجموعة العشرين، لا سيما خلال الاجتماعات التي عقدت في برازيليا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أبريل ٢٠١٧، وفي فيينا يومي ١٣ و ١٤ سبتمبر ٢٠١٧.

كما تم اعتماد سلسلة من المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين: تنظيم الإدارة العامة لمكافحة الفساد؛ مكافحة الفساد المتعلق بالإتجار غير المشروع في الحياة البرية ومنتجات الحياة البرية؛ التعاون في البحث عن الأفراد المطلوبين للفساد واستعادة الأصول غير القانونية؛ ومكافحة الفساد المتعلق بالجمارك، مع جميع الإدارات الحكومية ذات الصلة، بقيادة (DG Trésor).

وكانت هذه الاجتماعات، التي حضرها عدد كبير من شركات القطاع الخاص من جميع أنحاء العالم، فرصة لمؤسسة (AFA) لتطوير وإثراء عقيدتها فيما يتعلق بأصحاب المصلحة الاقتصاديين، بينما تعمل أيضًا على تنفيذ توصياتها في عام ٢٠١٧ (١).

---

(١) CF., François Chabas, Léon Mazeaud, Henri Mazeaud, Jean Mazeaud, (2013), Traité théorique et pratique de la responsabilité civile délictuelle et contractuelle, Tome 3 | Volume 1, L.G.D.J.

## الخاتمة

تناول هذا البحث بالدراسة "جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد الإداري"، وقد تناول الفصل التمهيدي "الفساد من منظور الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد"، وضم هذا الفصل مبحثين: تناول الأول منهما الآثار المترتبة على ممارسة أعمال الفساد. وتحدث الثاني عن آلية قياس نسبة الفساد في فرنسا.

وقد أشار البحث في الفصل الأول إلى "مرحلة إصدار القانون حتى إنشاء الوكالة عام ٢٠١٧" واشتمل على ثلاثة مباحث: فتناول الأول دراسة أسباب نشأة الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، كما تعرض المبحث الثاني إلى دراسة ولاية الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، وتحدث المبحث الثالث عن الهيكل العام للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.

وقد تحدث الفصل الثاني عن "اختصاصات الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد" واشتمل أيضاً على ثلاثة مباحث: فتناول الأول منهما اختصاص الوكالة بأعمال التفتيش، بينما عالج المبحث الثاني الأنشطة الاستشارية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، وتحدث المبحث الثالث عن الأنشطة الدولية للوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.

وتلي هذا الفصل الخاتمة، والنتائج التي أمكن استخلاصها من الدراسة، ثم التوصيات، وأخيراً قائمة المراجع، والفهرس.

## النتائج والتوصيات

- توصلنا من خلال تلك الدراسة إلى بعض النتائج، نتناولها على النحو التالي:
- ١- يؤدي الفساد إلى العديد من الآثار السلبية والخطيرة، ومنها خطر الخضوع إلى العقوبات الجنائية، وكذلك المخاطر المتعلقة بالخسائر المالية، فضلاً عن الأضرار التي تمس صورة الكيان في الأسواق الاقتصادية، ومن أهم هذه المخاطر هو خطر زعزعة الاستقرار مما يؤدي إلى عدم الانتظام في عملية التشغيل بشكل فعال.
  - ٢- يرفض المجتمع الفرنسي الفساد بكافة أشكاله، ولكن من الصعب الوصول إلى قياس دقيق وصحيح لتحديد نسبة الفساد؛ لأن عمليات القياس التي تتم لا تسمح بالفحص الكامل لنطاق الفساد.
  - ٣- تعد الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد هي الهيئة الوحيدة المتخصصة في مكافحة الفساد من خلال كشف الجرائم، فضلاً عن دورها الوقائي وتنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.
  - ٤- تختص الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد بالكشف عن الانتهاكات المتعلقة بقواعد النزاهة الواردة في القانون الجنائي الفرنسي، وتختص بوضع الخطة الوطنية المتعددة السنوات لمكافحة الفساد، ونشر المعلومات المتعلقة باقتراح أفضل الممارسات لمنع الفساد واكتشافه، وتختص بمتابعة تنفيذ العقوبات التكميلية الصادرة من القضاء.

٥- تتكون الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد من قسم الاستشارات والتحليل الاستراتيجي والشئون الدولية، بالإضافة إلى قسم التفتيش والمراقبة، وهذا من الجانب الفني. أما بخصوص الهيكل الإداري للوكالة فيتكون من الأمانة العامة للوكالة، وقسم الموارد البشرية الذي يهتم بإدارة الموارد البشرية التي تعمل داخل الوكالة.

٦- تقوم الوكالة بالأنشطة الاستشارية، حيث تقدم التوصيات اللازمة لمساعدة القطاع العام والخاص والحكومي في منع الفساد واكتشافه قبل وقوعه، والتي ينبغي على هذه الجهات الالتزام بها ومتابعة تنفيذها على أكمل وجه، كما تختص الوكالة باقتراح وتنفيذ أنشطة التعاون والدعم والمساعدة الفنية التي تستهدف المجتمع الدولي.

٧- تهتم الوكالة بمكافحة جرائم الفساد التي تقع داخل الاتحادات الرياضية، من خلال منع التلاعب في المباريات، ومنع استخدام المنشطات، كما تهتم الوكالة بمواجهة الفساد داخل المؤسسات العامة والجهات التي تعمل في مجال الشئون الاجتماعية والتي لا تهدف للربح، كما تقوم بتقديم المشورة والتدريب والتوعية من مخاطر الفساد.

**وهناك بعض النقاط التي ينبغي مراعاتها من قبل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لتحقيق مواجهة حقيقية لمشكلة الفساد الإداري، وذلك وفقاً لما يلي:**

- ١- تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على جميع المؤسسات العامة والخاصة داخل الدولة، من أجل توفير الجهد والوقت والتكاليف، وسد الثغرات أمام المفسدين.
- ٢- الاهتمام الشديد باختيار القيادات من ذوي الخبرة العملية والعلمية، وتزويدهم بالتدريب الميداني داخل مفاصل عملهم لضمان تحقيق نتائج فعلية في بيئة العمل. مع الاهتمام بمفاصل الجهات الإدارية للتناسب مع حجم وطبيعة الأعمال التي تقوم بها.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

٣- ينبغي تحديد اختصاصات الأجهزة الرقابية على نحو دقيق، بشكل يمنع تداخل الاختصاصات. وينبغي منح أعضائها الحصانات والامتيازات التي تمكنها من أداء دورها الرقابي بشكل فعال دون التأثير عليها من أي جهة أخرى، مع توفير التدريب المتواصل على أحدث النظم الرقابية، وتزويد تلك الأجهزة بالتقنيات الحديثة لتعقب الفساد وكشفه.

٤- إعادة النظر في الأنظمة الإدارية داخل جميع الجهات الحكومية، من أجل تحديد واجبات ومسئوليات الموظف العام بشكل دقيق؛ لأن العديد من جرائم الفساد الإداري ينتهي فيها التحقيق دون تحديد المسئول عن تلك الجرائم؛ بسبب إمكانية التهرب من المسؤولية في ظل وجود بطاقات وصف وظيفي ولوائح إدارية داخلية لا تحدد المسؤولية بشكل دقيق، وهذا اختصاص الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

٥- تعميم فكرة الفصل بين طالب الخدمة ومؤديها على جميع الجهات الإدارية داخل الدولة، مما يقلل من فرص الاتفاق على ارتكاب أفعال تتصف بالفساد، وينبغي تحديد متطلبات الحصول على الخدمة في الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمواطنين، من خلال التوسع في طبع هذه المتطلبات ووضعها في مداخل هذه الجهات، بالإضافة إلى أرقام تليفونات وعناوين الجهات التي يلجأ إليها المواطن في حالة تعنت العاملين في منح الخدمات؛ وذلك للحيلولة دون تلاعب بعض العاملين في هذه الجهات، حتى يضطر المتعامل معه إلى دفع الرشاوى.

٦- الإسراع في تطبيق الحكومة الالكترونية داخل جميع القطاعات الحكومية؛ لأنها تؤدي إلى سهولة الحصول على المعلومات وتداولها بين الجهات الحكومية المختلفة من جهة، وبين الجهات الحكومية والمواطنين والمجتمع المدني من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى مزيد من الشفافية وتضييق الخناق على المفسدين.



- ٧- التحسين المستمر لمرتبات الموظفين بالدولة حتى لا يلجأ العاملون إلى الفساد الإداري، في ظل التهام زيادات الأسعار للزيادة التي ترد على المرتبات، مما يجعل هذه الفئة أكثر عرضة للاستجابة لإغراءات الفساد التي تتاح لهم.
- ٨- الاهتمام بدور المؤسسة الدينية في التوعية بالعقوبات الدينية للفساد الإداري، من خلال خطب الجمعة الأسبوعية في المساجد وذلك بالتنسيق مع وزارة الأوقاف.
- ٩- التوسع في الاهتمام بدور المؤسسة الإعلامية وإعداد البرامج اللازمة للتوعية بشكل عام عن خطورة الفساد على الصالح العام والخاص في المجتمع.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

### قائمة المراجع (١)

#### أولاً: المراجع العربية:

- ١- أحمد فتحي سرور: الوسيط في شرح قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥.
- ٢- العوضي العوضي عثمان: الرقابة القانونية على مالية الدولة، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس، ١٩٩٢.
- ٣- حسن أبو حمود: الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، مجلد ١٨، ع ١، ٢٠٠٢، ص ٤٤٥ - ٤٦٦.
- ٤- منى رمضان محمد: الإدارة العامة والفساد الإداري: الواقع والمأمول، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية - كلية الحقوق، العدد ٢، ٢٠١٧، ص ١٣٥٨ - ١٥٨٩.
- ٥- سرى محمود صيام: دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد، المحور الرابع، الارتقاء بنظم وأجهزة العدالة الجنائية، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض، المملكة العربية السعودية، من ١٠ إلى ١٢/٨/١٤٢٤هـ، ٨١٤ - ٨٤١.

(١) مع حفظ الألقاب العلمية.

٦- محمد حسين عبد العال: الرقابة الإدارية على الجهاز الإداري للدولة بين علم الإدارة والقانون الإداري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس؛ الرقابة الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤.

٧- عبد الله أحمد عبد الله المصراتي: الفساد الإداري (نحو نظرية اجتماعية في علم اجتماع الانحراف والجريمة)، رسالة دكتوراه، دار المكتب الحديث، ٢٠١١.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

### A- Ouvrages

- 1- Aidt, Toke (2010). Corruption and Sustainable Development. Cambridge Working Papers in Economics 1061, Faculty of Economics, University of Cambridge.
- 2- Banerjee, Abhijit V., and Rohini Pande (2007). Parochial Politics: Ethnic Preferences and Politician Corruption. CID Working Paper Series. Harvard University, John F. Kennedy School of Government.
- 3-D. VON DER WEID, (1995) "La corruption : le rôle des organisations non-gouvernementales", in "La corruption, l'envers des droits de l'homme", Université de Fribourg.
- 4-Éric Alt, Irène Luc, La lutte contre la corruption, (1997), Presses universitaires de France (Paris).
- 5- Martin J. Bull, James L. Newell, (2003), Corruption in Contemporary Politics, Palgrave Macmillan, London.
- 6-HEINDENHEIMER Arnold, (1989), Perspectives on the perception of corruption , in "Political corruption : a handbook", New Brunswick, Transaction Publishers.
- 7-ETCHEGOYEN Alain, (1991), La valse des éthiques, Éditions François Bourin, Paris.
- 8-François Chabas, Léon Mazeaud, Henri Mazeaud, Jean Mazeaud ,( 2013), Traité théorique et pratique de la responsabilité civile délictuelle et contractuelle, Tome 3 | Volume 1, L.G.D.J.
- 9-GATTEGNO Hervé, (1996), "le service central de prévention de la corruption s'inquiète des risques de fraudes sur les marchés publics", le Monde.

10-H. & M. MAZEAUD, (1939), "Traité théorique et pratique de la responsabilité civile délictuelle et contractuelle", tome III, Sirey.

## **B- Textes législatifs et réglementaires**

1- Council of Europe, Committee of Ministers, Resolution (97) 24 on the twenty guiding principles for the fight against corruption, adopted on 6 November 1997.

2- Criminal Code of the French Republic.

3- Loi n°91-3 du 3 janvier 1991 relative à la transparence et à la régularité des procédures de marchés et soumettant la passation de certains contrats à des règles de publicité et de mise en concurrence, J.O du 5 janvier 1991, p.236.

4- Loi n°93-122 du 29 janvier 1993 relative à la prévention de la corruption et à la transparence de la vie économique et des procédures publiques, J.O 30/1/1993, p.1588.

5- Loi n°92-10 du 4 janvier 1992 relative aux recours en matière de passation de certains contrats et marchés de fournitures de travaux, J.O 7/1/1992, p.327.

6- Loi n° 95-127 du 8 février 1995 relative aux marchés publics et délégations de services publics modifiant l'article 432-14 du code pénal, J.O 9 février 1995, p.2186.

## **C- Jurisprudence**

1- Cass.Crim, 27 octobre 1997, Le Monde 29 octobre 1997, p.9.

2- Cass.Crim, 27 octobre 1997, affaire Carignon, JCP 1998.éd. G. 10017 note M. Pralus.

3- Conseil constitutionnel 11 janvier 1995, DC n°95-363, J.O 14/1/1995, p.733.

## ٥- جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد

- 4- Constitutional Council Decision 92-316 DC of 20 January 1993.
- 5- Conseil constitutionnel 30 septembre 1993, DC n°93-1500, AN Eure, 2ème circ., J.O 2/10/1993, p.13728.
- 6- Conseil constitutionnel 20 janvier 1993, DC n°92-316, Rec ; p.1118-1120, J.O 22/1/1993, p. 1118.
- 7- Conseil d'État, section, 17 décembre 1982, req. n°35554, Angelica optique, centraix et autres, JCP 1984.éd.N.III.p.184.
- 8- Conseil d'État, section, 25 février 1983, Union des commerçants, artisans et industriels de Parthenay, Rec.p.80 et AJDA 1983, p.300et 330.
- 9- Cass.Crim, 29 mai 1886, D.P.1887.1.238, Cass.Crim, 6 février 1997, Dalloz 1997.J.334.

## D- Articles

- 1- Becker, Gary (1968). Crime and Punishment: An Economic Approach. Journal of Political Economy, vol. 76, no. 2 (Mar-Apr), pp. 169-217.
- 2- Byrne, Elaine, Anne-Katrin Arnold, and Fumiko Nagano (2010). Building Public Support for Anti-Corruption Efforts. The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank Communication for Governance & Accountability Program.
- 3- BOIZETTE Edith, Enquête sur la corruption en France , les petites affiches, 20 mars 1996, n°35.
- 4- BUEB Jean-Pierre, « la lutte contre la corruption dans les marchés publics », revue du Marché unique européen,2/1995, pp.121-130.
- 5- CHOPIN Frédérique, « L'adaptation de la lutte contre la corruption en droit français à l'espace économique européen et international », revue pénitentiaire et de droit pénal, 2002/1, pp. 55-67.

- 6-** Della Porta, Donatella, and Alberto Vannucci (2005). Corruption as a Normative System. International Conference on Corruption Control in Political Life and the Quality of Democracy: A Comparative Perspective Europe - Latin America.
- 7-** DEGROVE VALDEYRON Nathalie, « le principe de l'égalité de traitement des soumissionnaires et ses applications par la cour de justice des communautés européennes », revue Marchés publics, n°2/1996, pp. 25-30.
- 8-** Donchev, Diylan, and Gergely Ujhelyi (2014). What do corruption indexes measure? Economics and Politics, vol. 26, issue 2, pp. 309-331.
- 9-** M. Delmas-Marty, (1982), Droit pénal des affaires, vol. I, Les infractions, 2e éd. Revue internationale de droit comparé. Vol. 34 N°2, Avril-juin 1982. pp. 453-454.
- 10-** P. TRUCHE & M. DELMAS MARTY,( 1996) « L'État de Droit à l'épreuve de la corruption », in Mélanges en l'honneur de Guy Braibant, éd. Dalloz, pp.715-735.
- 11-** POUYAUD Dominique, « concurrence, transparence et libre administration », RFD adm.1993, septembre-octobre, pp.903-920.